حقــوق الإنســان في العـــــراق
منظـــور اجتمـــاعي

د. علي جواد وتوت
كلية الآداب / جامعة القادسية

الخلاصة :

يمكن للعراق، الذي يعد البلد الأغنى في المنطقة بثرواته الطبيعية المختلفة، أن يكون وطناً مزدهراً يضمن الحياة الحرة الكريمة لكل مواطنيه العراقيين وبمستوى يضاهي الكثير من دول العالم المتحضر، إذا توفرت للأفراد العراقيين فرصة الحصول على حقوق مساوية لحقوق المواطنين في الدول الديمقراطية المتقدمة. لكن ذلك لن يتحقق دون أن يكون أفراد المجتمع في العراق وجماعاته تتسم بروح التعايش والتسامح بينها، وتحترم حقوق الإنسان، وهذا ما هو استثنائي في الثقافة الراهنة لتكوينات هذا المجتمع.

لكن، وبرغم أن قضية حقوق الإنسان تحقق الكثير من المكاسب على المستوى العالمي، فإنها تتخلف كثيراً على المستوى الوطني. إذ تعرضت حقوق الإنسان في العراق إلى كثيرٍ من الانتهاكات على مرِّ التأريخ، ولعل ذلك عائد إلى ميل الحكام إلى تجاوز حدودهم والتعسف بسلطاتهم متجاوزين المباديء السامية التي جاءت بها الديانات السماوية، لاسيما الشريعة الإسلامية الغراء، مثلما هو عائد إلى جهل الأفراد بحقوقهم.

إن تفكيك محتوى الواقع الاجتماعي الراهن في العراق، لفهم العلاقات المركبة والدقيقة لتكويناته وجماعاته، سوف يساعد على بلورة آليات ناجحة في التعامل مع مضامين وأبعاد حقوق الإنسان فيه، والمساهمة بالتالي في تكييف هذه الحقوق أو تأصيلها فيه، وفي مدى قابلية تطبيقها في بنية مجتمع الديمقراطية والحريات القادم. وبالنسبة للباحثين في السوسيولوجيا (علم الاجتماع)، فإنه ليس هناك ما هو أكثر أهمية من فهم بنية المجتمع، ذلك أن جميع التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية إنما تحدث داخل هذه البنية.

سوسيولوجياً نلاحظ أن المجتمع في العراق متعدد اجتماعياً في جماعات فاعلة، ولكنها ليست جماعات مدينية متحضرة، ومتعدد دينياً على الرغم من أغلبية مُسلمة وأقليات غير مسلمة (من مسيحية ويهودية وصابئية ويزيدية)، ومتعدد إثنياً على الرغم من غلبة الثقافة العربية عليه (بالإضافة إلى الأغلبية العربية هنالك أثنيات كردية وتركمانية وفارسية وأرمنية و... ما إلى ذلك)، وهو متفرّع طائفياً في تعدده الديني، (فالجماعة الإسلامية تضم أغلبية شيعية عربية مقابل عدد لا يستهان به من السُنّة العرب والأكراد والتركمان). كما أن الطوائف المسيحية عديدة هي الأخرى. وفي هذا الشأن نجد أن وصف فسيفساء هو الأقرب لتوصيف المجتمع في العراق.

مثلما نجد أن الانقسام (الريفي/المديني) يشكل شكلاً آخر لانتهاك حقوق الإنسان في العراق، هذا فضلاً هن متغيرات مثل الجندر (النوع الاجتماعي) والسن (العمر) والتي تشيع كأدوات لانتهاك حقوق النساء والأطفال في كل المجتمعات، ولا يستثنى منها العراق.

بناء عليه، ينبغي بناء منظومةٍ ثقافية تدعم التسامح والتعايش بين مكونات المجتمع في العراق، من أجل تأصيل حقوق الإنسان بين أفراده وجماعاته.

والبحث في عنوانه ذاك، وموضوعاته تلك، اقتضى تقسيمه إلى ثلاث مباحث، هي: تمهيد يسبق المبحث الأول الذي يتضمن عناصر البحث، ومبحث ثانٍ يتضمن عرضاً لأهم انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بفعل التعصب السياسي. وثالث يتضمن عرضاً لأهم انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بفعل التمييز والتفرقة الاجتماعية، وانتهى البحث بخاتمة .

تمهيد : في تنوّع المكونات الاجتماعية العراقية

لماذا المعرفة ؟ (وما زال في استطاعة أي متطرف متعصب أن يعمل على تهييج عشرات الآلاف من الأميين ضد أي مستنير، وأن يستثير الأمية الواضحة والكامنة لتغدو سداً في وجه كل مشروع لتحديث التعليم والثقافة). عبد العزيز المقالح . دور الأمية في إعاقة المعرفة/ تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣

إذا ما كان البعد الإنساني الذي تحتضنه المواثيق العالمية لحقوق الإنسان واضحاً، فيجب التأكيد على أن هناك قضية أساسية في سياق تأصيل هذه الحقوق في العراق، ينبغي على الباحثين مواجهتها والتصدي لها، تتمثل في البحث عن الأسس الصحيحة لكي تصبح هذه الحقوق مضمونة التطبيق في واقع الاجتماع السياسي والثقافي لـ (المجتمع في العراق)[١] بشكل سليم.

بمعنى آخر يجب البحث في الموانع الثقافية (اجتماعية كانت أم سياسية أم اقتصادية) التي تحول دون تطبيق مضامين هذه الحقوق في مجتمع العراق، ومحاولة إزالتها ليصبح الطريق متاحاً للوصول إلى هذه الحقوق.

إذ إن معظم الأفراد في مجتمع العراق كانوا يعيشون، في ظل النظام الدكتاتوري السابق، أزمات كارثية على جميع المستويات، وقد تفاقم هذا الوضع السيء بسرعةٍ خطيرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل ٢٠٠٣، نظراً للاختيارات السياسية والاقتصادية السلبية والعشوائية (غير المبنية على أسس علمية) التي انتهجتها سلطات الاحتلال التي تسيطر على أمور البلد. وكذلك للحجم الكبير للفساد بمظاهره المتنوعة (السياسي والإداري والمالي والأخلاقي) والذي ورثه العراق من النظام السابق، وازداد حجمه بعد الاحتلال، ليستمر في نخر بنية المجتمع ويحول دون نمو أياً من قطاعاته.

إن تفكيك محتوى الواقع الاجتماعي الراهن في العراق، لفهم العلاقات المركبة والدقيقة لتكويناته وجماعاته، سوف يساعد على بلورة آليات ناجحة في التعامل مع مضامين وأبعاد حقوق الإنسان فيه، والمساهمة بالتالي في تكييف هذه الحقوق أو تأصيلها فيه، وفي مدى قابلية تطبيقها في بنية مجتمع الديمقراطية والحريات القادم. وبالنسبة للباحثين في السوسيولوجيا (علم الاجتماع)، فإنه ليس هناك ما هو أكثر أهمية من فهم بنية المجتمع، ذلك أن جميع التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية إنما تحدث داخل هذه البنية.

سوسيولوجياً نلاحظ أن المجتمع في العراق متعدد اجتماعياً في جماعات فاعلة، ولكنها ليست جماعات مدينية متحضرة، ومتعدد دينياً على الرغم من أغلبية مُسلمة وأقليات غير مسلمة (من مسيحية ويهودية وصابئية ويزيدية)، ومتعدد أثنياً على الرغم من غلبة الثقافة العربية عليه (بالإضافة إلى الأغلبية العربية هنالك أثنيات كردية وتركمانية وفارسية وأرمنية و... ما إلى ذلك)، وهو متفرّع طائفياً في تعدده الديني، (فالجماعة الإسلامية تضم أغلبية شيعية عربية مقابل عدد لا يستهان به من السُنّة العرب والأكراد والتركمان). مثلما نجد أن الطوائف المسيحية عديدة هي الأخرى. وفي هذا الشأن نجد أن وصف **فسيفساء mosaic** هو الأقرب لتوصيف المجتمع في العراق.

المبحث الأول : عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث

إذا ما أردنا أن نعيد ترتيب أولويات ضمانات حقوق الإنسان في العراق، فيجب البحث في عوامل وأسباب وجود التمييز والحيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي (عدم المساواة واللا عدالة والقمع والزج في السجون والتدهور الواضح في واقع الخدمات العامة والخدمات الصحية والتعليمية و ... ما إلى ذلك) والذي لم يكن وليد كارثة الاحتلال، بل يمتد لعقود طويلة ماضية عاشها الأفراد والجماعات وبعض التكوينات المجتمعية لمجتمع العراق، منذ تكون الدولة السابقة.

وبناءً على ذلك يجب التأكيد على أنه ليس مهماً المطالبة بحقوق الأمن أو العمل أو المساواة بين الجنسين أو الحقوق الأخرى التي تنادي بها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، على الرغم من أهمية ذلك، وإنما الأهم منه هو البحث في عوامل الثقافة الاجتماعية التي أدت إلى انتهاكات هذه الحقوق في مجتمع العراق، ومحاولة إزالة هذه العوامل أو تقليصها والحد منها. ويتجلى هذا البحث بالإجابة عن السؤال الساذج الآتي:

- هل تلبي حقوق الإنسان حاجات وضرورات فعلية لأفراد المجتمع في العراق ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالسهولة التي قد يظنها البعض، بل ستبدو صعبة ومعقدة في ظل الثقافة السائدة في الواقع الاجتماعي لمجتمع العراق. ذلك إن البحث في الموانع الموجودة لتأسيس منظومة قانونية وثقافية ومعرفية من حقوق الإنسان لأفراد المجتمع في العراق، هو ما يشكل تحدياً بالنسبة للعاملين في ميدان حقوق الإنسان، مثلما هو لمعظم الأفراد الذين يتمنون أن تسود هذه المنظومة القانونية والمعرفية ثقافياً ابتداءً.

إن البحث في تلك العوامل والأسباب يجعلنا أكثر واقعية في التعامل مع بنية المجتمع وثقافته، وسوف يقودنا بالتأكيد إلى الحقوق المراد تأسيسها والمطالبة بها. هذا يعني أنه يجب أن لا نطالب بالحقوق الإنسانية الجميلة بهدف المطالبة وكفى، وكأننا خارج الثقافة والتاريخ العراقيين. بل يجب علينا أن نعي ما نطلب من حقوق، والعوامل التي تدفعنا إلى المطالبة بهذه الحقوق ؟ والعوامل التي أدت إلى انتهاك هذه الحقوق ؟

ولكي نوضح ما نقول يمكن أن نشخص تحديات الواقع في بنية مجتمع العراق بطرح الأسئلة الآتية:

١) كيف تعزز الجماعات الفاعلة (العائلة، العشيرة والقبيلة، المدن المتريفة بمحلاتها وأحيائها، وهي جميعاً تعدُّ من الجماعات ما قبل الحديثة) في مجتمع العراق الثقافة السائدة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والتي تنتهك حقوق الإنسان ؟

٢) كيف تعزز المرجعيات الفاعلة (الدين، والقومية، وأخيراً الطائفة) في مجتمع العراق الثقافة السائدة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والتي تنتهك حقوق الإنسان ؟

٣) كيف ينظر المسلمون في مجتمعنا إلى المسيحيين أو إلى الصابئة أو إلى الإيزيدية أو ما إلى ذلك من الديانات الأخرى، وكيف ينظر أبناء كل واحدة من هذه الديانات إلى المسلمين وإلى بعضهم البعض ؟ وكيف ينظر المسلمون السنة والمسلمون الشيعة إلى بعضهم البعض ؟

٤) كيف ينظر العرب إلى الأكراد والتركمان وإلى باقي الجماعات الأثنية ؟ وكيف ينظر أبناء هذه المكونات الأثنية إلى العرب من أبناء وطنهم، وكيف ينظرون إلى بعضهم البعض ؟

٥) كيف ينظر الرجل في مجتمعنا إلى المرأة ؟ وكيف تنظر هي إلى الرجل ؟

٦) كيف ينظر الأشخاص كبار السن والراشدون عموماً إلى الأطفال ؟

٧) كيف ينظر أبناء المدينة إلى أبناء الريف ؟ وكيف ينظر أبناء الريف إلى المدينة وأبناءها ؟

إن هذه الأسئلة هي محاولة لتشخيص ثقافة الإقصاء والقمع وعدم التسامح مع الآخر الشريك في الوطن (سواء كان هذا الآخر من طائفة أخرى أو دين آخر أو أثنية أخرى)، والتي تسود بين الأفراد والجماعات في مجتمع العراق.

إذ نرى في المنظورات التي طرحتها الأسئلة السابقة حساً بالاستعلاء والهيمنة والسيادة القائمة على أسس في الثقافة الاجتماعية، للأفراد والجماعات والتكوينات المجتمعية في العراق، ليست بالحقيقية، لكنها عميقة على مستوى الأثر التاريخي. فهذه الثقافة (أي ثقافة الإقصاء والقمع وعدم التسامح) التي استمرت لعقود طويلة، تضّم في جنباتها كمّاً كبيراً من كره الآخر والنظر إليه بدونية وقمعه وتجاهله. إن هذه الثقافة ليست هشة، ولا يمكن تنحيتها بسهولة، بل هي ضاربة بعمق في التاريخ العربي والتاريخ الإسلامي للمجتمع في العراق.

إن الوضع الراهن لقضية حقوق الإنسان في العراق هو وضع سيء، وسيزداد سوءاً ما لم يساهم الجميع في تغييره، وذلك من خلال رؤية تحليلية تأخذ بعين الاعتبار قضايا البنية المجتمعية، وثقافة الواقع الاجتماعي في العراق في تحولاته التاريخية وأبعاده الزمانية والمكانية. كما أن أي إهمال في هذه القضايا لن يعمل إلا على تكريس الأوضاع على ما هي عليه الآن. وسيتأخر بذلك كل أمل في التغيير والإصلاح لصالح الأفراد والجماعات والمجتمع على السواء، فتزداد حدة التوتر، لأن المزيد من الوقت في غير صالح الاجتماع السياسي في العراق بأي حال من الأحوال !!.

ثانياً ـ أهداف البحث

يهدف البحث الحالي تعرّف الآتي:

١) أهم انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بفعل التعصب السياسي.

٢) أهم انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بفعل التمييز والتفرقة الاجتماعية.

المبحث الثاني : انتهاكات حقوق الإنسان بفعل التعصب

إن وعي الاختلاف أداة للتقدم الاجتماعي، يخرج بها الفكر البشري من العماء الأرسطي (chaos) إلى العقل (الناظم Logos)(٢).فالح عبد الجبار الفقهاء في النجف

يعرف مفهوم الـ (**تعصب Fanaticism**) على أنه: (اتجاه سلبي نحو جماعةٍ اجتماعية معينة، أو نحو أعضاءها، إذ يتسم بوجود نسقٍ من المعتقدات النمطية التي تحدد نشوء هذه التوجهات. وعادةً فإن هذا الاتجاه لا يمكن تبريره في الواقع)[٣].

إن الجماعات المتعصبة تفتقر إلى المعلومات التي تجعل من نتائج مواقفها عقلانية ومفهومة للآخرين، وهذا ما يجعل من مواقف هذه الجماعات لا يمكن تبريرها في الواقع. وعليه، فإن التعصب يقوم على أسس ليست لها علاقة بقدرات الفرد أو كفاءته، أو السلوكيات الصادرة منه استجابة لمواقف اجتماعية محددة. ولأنه كلما تعصبت الجماعة (دينية كانت أو طائفية أم أثنية) فإنها ستعمل على عزل نفسها لأغراض الاستقلال الثقافي، الأمر الذي ينذر بخطر الانفصال الذي يؤدي إلى نوع من أنواع الصراع الاجتماعي المستتر، وإلى مزيد من التوتر الذي يهدد التوازن الاجتماعي، وبالتالي وحدة المجتمع وتماسكه[٤].

لقد عانى الأفراد والجماعات في مجتمع العراق الأمريّن، وذاقوا الوبال، من جراء حالة التفكك والتجزئة، وما أنتجته من حروب وصراعات ونزاعات، وخاصة في الخمس وثلاثين سنة الأخيرة. وقد تمظهرت حالة التجزئة والتفكك والتشرذم، وانتهاكات حقوق الإنسان عبر عناوين ومبررات وواجهات عديدة، سياسية وقومية وطائفية وحزبية وقبلية وفكرية وغيرها. ويمكن للباحث أن يقسم أنواع الانتهاكات في حقوق الإنسان تبعاً لأنواع التعصب الموجودة في مجتمع العراق إلى :

أولاً - انتهاكات حقوق الإنسان بفعل التعصب الأثني:

إنَّ الانتماء الأثني أو القومي لأية قومية هو حق طبيعي لا يجوز القفز عليه أو التقليل من حجمه أو السعي لتقزيمه وتهميشه أو إلغاء استحقاقاته المشروعة، فهو حق ذاتي محترم، على أن لا يكون مصدراً للتمايز والتعالي، أو أن يُسعى لأدلجته إلى نظرية عنصرية تعتمد تراتب الأقوام على أساس نقاوة العِرق أو إلى مظلة هيمنة عندما تحتكر تمثيل الكُل الوطني وتُلغي القوميات الأُخرى المنضوية ضمن مظلة الوطن المشترك، وبما يُخرجه من إطاره الطبيعي كانتماء. وهنا نقول، إنَّ تحطيم الذات الوطنية العراقية وتشتيتها كان من أكبر خطايا أدلجة القومية وتسييسها، سواء كان أدلجة للقومية العربية أو غيرها، وهو ما عانى ويُعاني منه المجتمع في العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة في العام ١٩٢١[٥].

فالبريطانيين كانوا يعتقدون أن العرب والأكراد والأقليات الأخرى قد ينصهرون في بوتقة واحدة ليخرجوا منها بهوية جديدة تقوم على المفهوم الإقليمي لدولة عراقية جديدة تربطهم فيها المصالح

المشتركة. وكانت بريطانيا تعتقد أن نخبة جديدة من الأكراد والعرب هي التي ستؤلف طبقة حاكمة تحاول بريطانيا الإبقاء على علاقات ودية معها بعد الاستقلال وتعتمد عليها وحدة البلاد في المستقبل. لكن لا القومية المشتركة الجديدة ولا الاستقرار الداخلي الذي اعتمدت عليه علاقات بريطانيا الودية برز إلى عالم الوجود(٦).

ولاشك أن إخفاق العرب من العراقيين في خلق هوية وطنية جديدة تتميز عن القومية العربية، كان السبب الرئيسي في إثارة الأكراد للاعتماد على القومية الكردية من أجل البقاء. فبدأت القومية الكردية التي كانت تتفاعل قبل وجود الدولة العراقية، بالنمو وقد وجدت الحافز فيما كانت تشهد من نمو الأثنية العربية دون أن يبادر أحد بأية محاولة للحد من الاتجاهين أو لإفهام العرب والأكراد على السواء معنى التمسك بسمو الهوية الوطنية العراقية. بل لقد كان الأمر في الواقع على العكس من ذلك، إذ حاولت الحكومة عمداً في كثير من الأحيان الحدَّ من القومية الكردية أو قمعها عن طريق فرض قيود إدارية معينة بينما سمحت بنشر الدعاية للوحدة العربية الشاملة، وكانت النتيجة أن راح القادة الأكراد يبدون باستمرار تحفظات على سياسة الحكومة، كما إنهم لم يستطيعوا اعتبار الهوية الوطنية العراقية بديلاً عن القومية الكردية(٧).

إن من أكبر الأخطاء (التعصبية) التي مارستها الدولة الحديثة في العراق حكومات ونخب سياسية، كانت تتمثل بالفكرة التالية: إن الوطن العراقي هو جزء من الوطن العربي، والشعب في العراق هو جزء من (الشعب) العربي !. فالدولة في العراق تشترط وجود العنصر العربي، وأية منطقة ليست فيها أغلبية عربية هي بالضرورة ليست عراقية بشكل تام !! وعلى أساس هذا الموقف (الأثني) الشوفيني المتعصب قامت الحكومات المتعاقبة في الدولة الحديثة في العراق بتطبيق سياسة (تعريب) الأكراد والتركمان وبقية الأثنيات، ومحاربتهم في وطنيتهم العراقية، منتهكة بذلك حقهم الإنساني في المواطنة. كما إن نظام البعث الشوفيني مارس انتهاكات أفظع بمحاولته (تعريب) المناطق الكردية والتركمانية وذلك بتهجير سكان هذه المناطق وجلب السكان العرب بدلاً عنهم، ثم وصلت حماته في العهود المتأخرة للدولة بمحاولة إبادتهم(٨).

بناءً عليه، فالأكراد يشكلون، إذاً، مشكلة سياسية حقيقية تزايدت حدتها في العراق. فعلى عكس الأقليات العرقية الأخرى (تركمانية، وأرمنية، وفارسية) يشكل الأكراد عدداً كبيراً نسبياً، ونسبة معتدٍ بها من المجتمع في العراق، وهم يعيشون في منطقة متواصلة واستراتيجية. وعلى الرغم من تعرّب العديدين منهم، لا يبدو من الواقعي توقع اندماج الأكراد في المجتمع العربي. فالأكراد أقلية أصلية، لها وجود تاريخي شرعي ممتد عبر العصور(٩).

ومنذ العام ١٩٩١، ظل أكراد العراق يعيشون في حكم ذاتي بعد حصولهم على قرار من مجلس الأمن يجعل من المنطقة الكردية التي تضم المدن الثلاث (أربيل ودهوك وسليمانية) منطقةً محظورة دخولها على الجيش العراقي أو الطيران العراقي. كان هذا عرضاً للتعصب السياسي العربي ضد الأثنيات الأخرى.

هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الاجتماعية، فإن العرب ينظرون بسخرية إلى باقي القوميات (مثل الأكراد والتركمان والأرمن وغيرهم)، والتي تبادلهم مثل هذه النظرة، لكنهم (أي باقي الأثنيات في العراق) يخشون العرب أيضاً باعتبارهم كانوا وطوال عمر الدولة السابقة يحاولون طمس الهوية المتميزة لأبناء هذه الأثنيات، وخاصة أبان المد القومي (العربي) في خمسينات وستينات القرن الماضي. ويراجع في هذا الشأن ما تحتفظ به ذاكرة العراقيين العرب من نكت وطرائف، كانت تدبج على الأكراد، فهي تعبير عن الحس الشوفيني للثقافة الشعبية في المجتمع.

وفي حين يشكل الأكراد الأثنية الثانية من حيث التعداد الديموغرافي بعد العرب، فإن التركمان يشكلون الأثنية الثالثة في العراق، لكن التركمان يشكلون جماعة مقموعة من قبل العرب والأكراد على السواء، على الرغم من أن كراهية الأكراد لهم أكثر، وربما يعود سبب ذلك إلى ما واجهه العرب

والأكراد على يد العثمانيين في القرون السابقة، أو إلى ما واجهه الأكراد ولازالوا يواجهونه في تركيا الحديثة من قمع الدولة لهم ومصادرة أبسط حقوقهم. فيحاول الأكراد في العراق الردّ على هذه الانتهاكات بانتهاكات مقابلة في حقوق شركائهم في الوطن تركمان العراق الذين لا ذنب لهم سوى أنهم تركمان، وهذا ما يبدو واضحاً في مدينة كركوك.

ثانياً - انتهاكات حقوق الإنسان بفعل التعصب الديني:

يعد الدين ظاهرة عميقة الوجود والجذور في حياة الإنسان، وهي انعكاس لخاصية التفكير والإدراك، التي يتميز بها الإنسان عن سائر الحيوانات، فتدفعه إلى التساؤل عن اصل وجوده، وغاية خلقته، وآفاق مصيره، وعن القدرة التي أنشأته، ومدى ارتباطه بها، وعلاقته معها، والإجابات التي يتوصل إليها الإنسان على هذه التساؤلات، هي دينه ومعتقده. ولأن الإنسان وجد مفكراً مدركاً، فإن الدين قد رافقه من بداية حياته، من هنا (ذهب بعض مؤرخي الأديان، إلى أن الدين بدأ مع بداية حياة الإنسان على الأرض، منذ نحو مليوني سنة مضت). وقد قال (**بلوتارك**) المؤرخ الإغريقي الشهير منذ نحو من ألفي سنة: (قد نجد مُدناً بلا أسوار، أو بدون ملوك، أو حضارة أو مسرح، ولكن لم يرَ إنسان مدينة بدون أماكن للعبادة والعبّاد). وكتب (**برجسون**) بعد ذلك بنصف قرن تقريباً فقال:(لقد وجدت ولا تزال حتى الآن مجتمعات إنسانية بدون علم ولا فن ولا فلسفة، ولكن لم يوجد مجتمع إنساني بدون دين)[١٠].

ومثلما هو الانتماء الأثني، فإنَّ الانتماء الديني لأية ديانة هو أيضاً حق طبيعي لا يجوز القفز عليه أو التقليل من حجمه أو السعي لتهميشه أو إلغاء استحقاقاته المشروعة، فهو حق ذاتي محترم، على أن لا يكون مصدراً للتمايز والتعالي، وقد انبعثت بعض الحركات الاجتماعية في العراق لإعادة بناء الذات الوطنية وفق فروض ومرتسمات (دينية/سياسية) كحلٍّ لأزمة الهوية العراقية الحديثة[١١]. وعلى الرغم من أن هذه الحركات اشتملت على عناصر الأصالة في خطابها وخطها العام، وتعبيرها الجلي عن هوية الأمّة العقائدية والقيمية، إلا أنَّ هذه الحركات أهملت فروض واستحقاقات الحداثة في أنظمتها المُنتجة للدولة وللمؤسسات المجتمعية البانية للذات الوطنية، بل لم تفلح في إنتاج صيرورة حقيقية متناغمة بين جوهرين: الأصالة والحداثة، وبقي خطابها إطلاقياً لا يولي للواقع الموضوعي والعملي أهمية تُذكر، وبقي خطها يُعنى بالمباديء الكلية المفتقر للمناهج العملية التي تؤسس للتجارب البنيوية في أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبقي فكرها تجريدياً، وبقي نتاجها تعبوياً على صعيد الشعارات لا على صعيد البرامج، وبقي أنموذجها مثالياً قافزاً على حقائق الواقع وفي طليعته نجاح وثبوت الدولة القطرية وبروز قيم ومفاهيم وانتماءات جديدة (كالمواطنة) تحتاج إلى تأصيل وتقنين برامجي واضح ومُحدد سواء في الخطاب أو الأنظمة أو القيادة أو الولاء أو التحالف ... الخ. لقد أمسكت القوى والحركات الدينية في العراق بطرف واحد من المعادلة دون شقها الآخر، ولم تنجح في إنتاج ذاتٍ عراقية متوازنة واعية، فزادت هذه الذات تعويماً واستلاباً[١٢].

على المستوى السياسي في العراق، جاء دستور ١٩٢٤ وقوانينه التطبيقية يعطي كامل الحرية والمواطنة للمسيحيين و(٤) مقاعد في البرلمان، لكن الواقع السياسي كان مختلفاً. فقد كانت المشاركة السياسية المسيحية رمزية وهامشية قبل عام ١٩٥٨، إذ حصل مسيحيان (يوسف غنيمة وروفائيل بطي) على المشاركة في خمس حكومات، وحصل غيرهم على بعض المناصب الإدارية العليا المحدودة، لاسيما في السلك الخارجي (مثل مجيد خدوري). وكان دورهم السياسي متواضعاً بحكم حجمهم المتواضع نحو (٣ %) من السكان[١٣]. أما اليهود فقد مثلهم (ساسون حسقيل) سياسياً، كوزير للمالية في الوزارة الأولى والثانية، في حين بقيت باقي الديانات غير ممثلة سياسياً. ولكن ومع مجيء عام ١٩٥٠ لم يكن قد بقي من اليهود العراقيين سوى بضعة آلاف، إذ هجِّر الآخرون في عمليات قسرية من وطنهم العراق في عام ١٩٤٩، لتنفيذ مخطط جعل (فلسطين) وطن قومي لليهود. أما بعد انقلاب تموز ١٩٥٨، فقد أقصيت الأقليات غير المسلمة عموماً، وظل المسلمون هم قادة أنظمة الحكم، ولكن هذا لم يمنع من ظهور شخصية مسيحية في منصب الوزارة (طارق عزيز) تجنباً للنقد ربما.

هذا على مستوى الحقوق السياسية، أما على المستوى الاجتماعي، فلاشك أن المسلمين عموماً، وفي العراق بالتحديد، يحاولون التظاهر بالتسامح في تعاملهم مع باقي الديانات (ما عدا اليهودية، والتي يجاهر معظم المسلمين بعداوتها مستندين على تراثهم الديني من نصوص). لكن الحقيقة أن المسلمين يتعاملون باستنكاف واضح مع الآخرين من أبناء الديانات الأخرى، مثلما أن هناك خشية من هذه الديانات. فالمسلمون ينظرون باستنكاف إلى المسيحيين (وكذلك إلى اليهود والصابئة والإيزيدية والشبك وغيرهم) باعتبارهم أشخاصاً (نجسين)، ويقابلهم هؤلاء بنفس النظرة تقريباً[١٤]، فلا يأكل المسلمون مع المسيح أو الصابئة أو الإيزيدية على الأغلب، ونادراً ما يتم التزاوج بينهم.

كذلك فإن الأطفال المسلمين الذين ينشأون في ظل ثقافة التعصب، ويتلقون هذه الثقافة في عملية التنشئة الاجتماعية، يجاهرون بتعصبهم ضد زملائهم من غير المسلمين في المدارس والشوارع، فتجد الطفل غير المسلم يتحمل الكثير من ثقافة الغالبية التي تتعصب ضد دينه، مع إنه لم يختره (مثلما أن الجموع الغفيرة المتعصبة لم تختر ديانتها كذلك)، إن هذه الثقافة تجعل من هذا التمييز معياراً للفصل (تمييز المسلم عن غيره)، ومن ثم يعتمد كمعيار للوصم (عدم الطهارة، النجاسة، الكفر، الذهاب إلى النار، الاشمئزاز !!).

لكن الجماعة الإسلامية في العراق تخشى من تبشير الديانات الأخرى !. وإذا كانت هذه الخشية مقبولة في حالة الديانة المسيحية واليهودية مثلاً، باعتبار أن هذه الديانات تبشيرية، فإن خشية المسلمين من الديانتين الإيزيدية والصابئية غير مقبولة، إذ أنها ليست ديانات تبشيرية !!. وكما هو واضح فإن الخشية ناتجة عن الجهل بالآخر. هنالك إذن تمييز ديني محسوس، لكن لا يتم الجهر به غالباً.

ثالثاً - انتهاكات حقوق الإنسان بفعل التعصب الطائفي:

يبدو خطر التعصب الطائفي أشد الأخطار فتكاً بوحدة العراق، مثلما هو أشدها انتهاكاً لحقوق الأفراد والجماعات فيه. ومنذ أن احتلت أمريكا ودول التحالف العراق في التاسع من أبريل (نيسان) ٢٠٠٣، ازدادت عمليات التصفية الطائفية والسيارات المفخخة والعبوات الناسفة والقتل على الهوية، ولا زال العشرات يومياً يسقطون ضحايا للتعصب والتطرف الطائفي.

إن انقسام الجماعة الإسلامية في العراق إلى طائفتين رئيستين يعود إلى مرحلةٍ مبكرة من التاريخ الإسلامي، بعكس ما يشاع جهلاً، من أن هذه الظاهرة كانت نتاجاً متأخراً وبفعل عوامل ومؤثرات خارجية، إذ أن ظاهرة الانقسام والتجزؤ هي ظاهرة طبيعية وتاريخية عرفتها كل الأديان وعكست باستمرار (أو تأسست على) مصالح وانقسامات اجتماعية أو أثنية في الجوهر أو رؤى واجتهادات فكرية أو تفسيرية، ولا يشذ الإسلام عن ذلك. وقد نشأ التشيّع كما هو معلوم لمن يتناول التاريخ الإسلامي وفق منهج ورؤى موضوعية تلبية لمطالب وحاجات وانعكاساً لانقسامات ومصالح، وقد وقف المذهب الشيعي نداً وناقداً لفكر وممارسة مؤسسة الخلافة طيلة قرون عديدة، مما جعل أتباعه ومعتنقيه عرضة لاضطهادات وضغوط استمرت لقرون طويلة وخلفت جراحاتٍ عميقة. ولم يختلف الأمر كثيراً أيام الخلافة العثمانية. ولأن العراق كان، تاريخياً، مركز نشؤ التشيع كظاهرة تاريخية، ولأن قطاعاً لا يستهان به من سكانه كان قد تأثر به ونشأ على اعتناقه، فقد تعرض هؤلاء باستمرار إلى التمييز والقمع من قبل السلطات العثمانية، أو على الأقل الإهمال والإقصاء، واعتمدت الدولة العثمانية في التعامل مع العراق وولاياته على أساس تقريب السنة واعتمادهم وكان ذلك من أسباب تعزيز مشاعر الانقسام، وأسسه الاقتصادية والاجتماعية[١٥].

والأمر الواضح خلال التاريخ السياسي للعراق هو إقصاء الشيعة عموماً عن السلطة، خلال قرون طويلة. ولم يعوضّ عن ذلك إلا قليلاً فرض الصفويين المذهب الشيعي على إيران في القرن السادس عشر، أو تحول عدد لا بأس به من قبائل جنوب العراق إلى المذهب الشيعي، أو دفاع العثمانيين (غير الكافي) عن الشيعة، في وجه تعديّات الوهابين عليهم، والتي وصلت في مطلع القرن التاسع عشر إلى قلب مناطقهم في العراق.

لكن الشيعة، كشيعة، لم يكونوا يتحركون كثيراً لغرض مشاركتهم في القرار. كان هناك نوع من الاستكانة لغربتهم عن السياسة والمؤسسة السياسية، ونوع من التبرير الفقهي لتلك الغربة، هو لا شرعية الأمور كلها بانتظار عودة الإمام الغائب. وقد استفادت السلطات الحاكمة من هذا المنحى كثيراً[١٦]. وبالعودة إلى الصراع الطائفي نجده يقتصر على العلاقات الفارسية/العثمانية وتنحصر ساحته في العراق، البلد الوحيد الذي عانى معاناة شديدة من التناحر بين السنة والشيعة[١٧].

كان ما سبق وصفاً للجوانب السياسية لقضية التعصب الطائفي قبل نشوء الدولة الحديثة في العراق. أما على المستوى الاجتماعي في تلك المرحلة، فقد كان الإسلام في العراق قوة فصل أكثر منه قوة دمج، إذ أنه أقام انشقاقاً حاداً بين الشيعة والسنة. ونادراً ما اختلط هؤلاء وأولئك اجتماعياً، على الأقل في بدايات القرن السابق وقبيل تأسيس الدولة الحديثة وما بعدها. وكقاعدةٍ عامة لم يكن هنالك أي تزاوج بينهما. وكانوا، حتى في المدن المختلطة، يعيشون في أحياء منفصلة، حيث لكل منهم حياته. وكانت الحكومة العثمانية التي تقود المسلمين السنة، تعدُّ بالنسبة للشيعة المتشددين مغتصبة للسلطة. وفي رأي هؤلاء لم تكن هذه الحكومة تملك حتى مؤهلات تطبيق قوانين الإسلام، ولذلك فقد كانوا يشعرون بالاغتراب عنها، وكان قليل منهم يبالي بالخدمة فيها أو الذهاب إلى مدارسها[١٨].

ثم نشأت الدولة الحديثة في العراق، بعد الاحتلال البريطاني للعراق، واضطر الشيعة للتأقلم معها. فكان الملك فيصل الأول عاهل العراق سنياً ولو من أهل البيت، وغلبت الأصول العثمانية على أكثرية المحيطين به. كان الشيعة في العراق أسرى إقصائهم التاريخي عن السلطة. لكن إقصائهم عن السلطة لم يتخذ يوماً شكلاً مطلقاً. بل حاولت العصبيات المهيمنة إشراك بعضهم في صورة شكلية أو حقيقية حسب الظروف.

وقد اتخذ الإنكليز موقفاً سلبياً واضحاً من إشراك الشيعة في الحكم بفعل عوامل ومؤثرات عدة، أولها موقفهم المتشكك والحذر تجاه المؤسسة الدينية الشيعية، والعشائر التي تتأثر بفتاوى هذه المؤسسة، والدعوة التي تبنتها بالجهاد ضدهم إلى جانب العثمانيين المسلمين، عكس ما بادر إليه الكثير من زعامات السنة والضباط العراقيين في الجيش العثماني من دعاة تأسيس دولة عربية، ممن عملوا ضمن تنظيمات سرية وعلنية معادية للسيطرة العثمانية وإسنادهم لثورة الشريف الحسين بن علي ضدها، ثم ما أعقب ذلك من كون الشيعة كانوا القوة الرئيسية في ثورة العشرين ووقائعها، هذا من ناحية.

من الواضح تماماً، أن الشيعة يمثلون أكبر مجموعة عرقية مذهبية في العراق، ثم أتضح أنهم يمثلون حوالي (٥٤ %) من السكان وفقاً لإحصاء عام ١٩٤٧. لكن نسبتهم من المقاعد الوزارية لم تتعد خلال العهد الملكي (٢٧.٧ %). ولم يعيّن شيعي واحد رئيساً للوزارة خلال (٢٧) عاماً بعد إنشاء الدولة الحديثة في العراق، إلى أن عين صالح جبر في العام (١٩٤٧-١٩٤٨) وتلاه محمد الصدر (١٩٤٨) وفاضل الجمالي (١٩٥٤) وعبد الوهاب مرجان (١٩٥٨): أي (٥) تعيينات من أصل (٥٨) حكومة تعاقبت على الدولة في الحكم الملكي[١٩]. وتصبح المسالة حادة حين يتضح أن هناك رغبة في إقصاء الشيعة عن السلطة، لأنهم شيعة.

غير أنه في ظل الحكم الجمهوري للدولة في العراق منذ عام ١٩٥٨، أصبح إقصاء المحكومين عن الحكم هو شأن عام: فالأكراد مقصيّون وفئات من السنة كذلك، ناهيك عن الشيعة. لكن ومنذ عام ١٩٦٨ لجأ نظام البعث الدكتاتوري إلى أكبر حملة تطهير (طائفي/سياسي) ضد الشيعة، فيما كان يسمى الحملة على (حزب الدعوة) في نهاية السبعينات وبداية عقد الثمانينات، فحصدت أرواح الشباب المتدين، مما حدا بالشيعة إلى تعطيل طقوسهم وشعائرهم العلنية، كما هو حال صلاة الجماعة في ما لا يقل عن (٩٠ %) من الجوامع والمساجد والحسينيات الشيعية في مختلف مدن وقرى وقصبات العراق، وشملت الحملة أعمال مطاردة وطرد من الوظائف وتهجير بحجة التبعية الإيرانية وكان هذا أخف من حملات الإعدامات واغتصاب زوجات وأخوات وأمهات المناضلين والمطلوبين لحملهم على تسليم أنفسهم أو تقديم اعترافات باطلة بتهم الخيانة والتجسس وغيرها. وقد قتل في هذه الحملة كم كبير من رموزهم

الدينية، كما هو الحال مع آية الله السيد محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى. كل ذلك تم بلا بادرة واحدة على استهجان المؤسسة الدينية الرسمية أو الشعبية السنية لما يجري، والمعنى المبطن كان الرضا عما يفعله النظام السياسي.

لقد كانت السلطة السياسية مفتاحاً للسيطرة على الثروة الاجتماعية في العراق، وقد كان محور الصراع الحقيقي يختبيء خلف مظاهر الطائفية، إذ كان ثمة فلاحين معدمين وأفراد شرطة وحراس ليليين وفراشي مدارس تسلقوا مراتب الهرم الاجتماعي برعاية (أحمد حسن البكر)، وبعده (صدام حسين) ليصبحوا شيوخاً وملاكين كبار ومدراء عامين ووزراء، لكن الفرق أن هؤلاء جاءوا من تكريت أو الدور وكانت السلطة السياسية، وبالنتيجة الدولة وثرواتها في يد أقاربهم[٢٠]!.

بالمقابل، فقد اضطر الفلاحين الشيعة الذين هاجروا من الجنوب بغية أن يسّدوا رمقهم، ولعدم حصولهم على أي تعليم أو تأهيل، للعمل في ابسط المهن وأشدها إرهاقاً، وأحياناً في أكثرها انحطاطاً، فكانوا عمال بناء وكناسين ومنظفي مجاري وفراشي مدارس ومستشفيات وعملت نسائهم في مثل ذلك وفي خدمة البيوت. أو اضطرار غالبية أبناء هذه الطائفة من الفقراء، أن يتطوعوا للعمل في كأفراد في الشرطة أو جنود وعرفاء في الجيش، فكونوا جل القاعدة الأساسية لمراتب الجيش والشرطة. وستظهر بعض نتائج ذلك واضحة خلال العقود اللاحقة[٢١].

وفي عام ١٩٨٠، حين اندلعت الحرب العراقية ضد إيران كانت المؤسسة الدينية تجاهر بدعم الدكتاتور ونظام البعث، لا على أسس وطنية أو مصلحية بل على أساس (أن أعدائنا هم الفرس المجوس) وغير المعلن هو أنهم (شيعة). ولوحق كل من كان يلتزم بتعاليم الدين من الشيعة بتهمة (الخمينية)[٢٢]. كما أن كل شعارات النظام السابق في الحرب ولمدة سنتين تقريباً، كانت تحارب نيابة عن الأمة العربية (السنية) العدو الفارسي المجوسي (الشيعي)، وكان الخطاب الديني في المساجد وحلقات الدرس والتوجيه الرسمي والشعبي يدل على اقتناع تام بسلامة موقف صدام الشرعي في هذه الحرب[٢٣].

ومن الغريب أن نرى أن موقف المراجع الشيعة ورجال الدين من غزو صدام للكويت مناقض لموقف المؤسسة السنية من غزو إيران، فنرى أن المراجع الشيعة حرَّموا التعامل بالمواد المسروقة والمنهوبة من الكويت حتى لو كانت مملوكة للدولة الكويتية. فلم يجوز المراجع الشيعة حتى الصلاة للعراقيين على أرض الكويت باعتبارها أرضاً مغصوبة !!.

ولما جاءت انتفاضة مارس (آذار) عام ١٩٩١ الكبرى في الجنوب والوسط، ساند الأكراد العراقيون هذه الانتفاضة في الشمال تضامناً مع إخوتهم العراقيين الشيعة في الجنوب، بينما صمتت معظم المحافظات الغربية (البيضاء كما دعتها سلطات النظام الدكتاتوري) على الدمار الشامل الذي جلبه صدام على العراق باحتلاله لدولة جارة مسلمة عربية (الكويت).

كان ما سبق عرضاً للجانب التاريخي السياسي، أما على المستوى الاجتماعي، فإن تأسيس الدولة الحديثة اعتمد على بطانة وأتباع فيصل بن الحسين وجلهم من الضباط العرب السنة، كذلك فإن الكادر الإداري الذي كان متاحاً من (الأفندية) من بقايا الإدارة العثمانية كان في معظمه من السنة المتعلمين من مدن شمال وغرب العراق، لأنهم الأكثر تهيؤاً آنذاك من ناحية مستواهم التعليمي، والأكثر رغبة واندفاعاً، بالمقارنة مع ندرة أشباههم من وسط وجنوب العراق، وعزوف القلة المتعلمة وعدم رغبتها بالانضمام لإطار الدولة الجديدة، استنكافاً أو إذعاناً لموقف المؤسسة الدينية الشيعية، خصوصاً في البداية. أما بعد ذلك فقد لعبت الصلات القرابية والتكتلات على أساس المناطق دورها في تقليل الفرص المتاحة أمام منافسيهم وإفساحها أمام من يرتبط بهم وهو عامل طبيعي تماماً في الظروف التاريخية التي يعيشها العراق ولم يكن يحمل، ابتداءً، في ثناياه أي عداء أو قصد اجتماعي، إنما نجم ذلك عنه لاحقاً كنتيجة، فالموظف من بلدة (عانة) مثلاً، كان يشعر بالرغبة، بل والواجب في أن يتيح الفرصة أو الشاغر الوظيفي أو التعليمي لابن بلدته (عانه)، بدلاً من ابن بلدة (راوه) القريبة، أو سامراء البعيدة، فما بالك بإبن (الناصرية) أو (البصرة) ونحن بإزاء رابطة وصيرورة فتية هي الرابطة الوطنية! [٢٤].

وكان لابد للعراق، بحكم موقعه من أن يكون ساحة صراع بين العثمانيين والفرس، كما سبقت الإشارة، وقد انعكس ذلك على طبيعة الصراعات الاجتماعية خلال قرون، أما بعد تأسيس الدولة الحديثة فقد تجلى تأثير الصراع بين العثمانيين والفرس في العراق: فالتأثير الإيراني من خلال المؤسسة الدينية الشيعية نظراً للتوافق المذهبي، مما كان يثير باستمرار حفيظة العرب السنة واتهامهم للشيعة بالتبعية الإيرانية من جهة، وتأثير المحيط العربي الذي قام دائماً للأسف على أساس شك وسوء فهم أنتج باستمرار مواقف عدائية تجاه العرب الشيعة وبالتالي اتجاه غالبية المجتمع في العراق. وقد ولدَّت هذه المواقف بالنتيجة شكوكاً قوية لدى الشيعة، وحذراً مبرراً إزاء دعاوى القومية العربية والنظام العربي عموماً، والذي برهن ويبرهن حتى الآن على انه جدير بهذه المخاوف والشكوك، وانه يتعامل مع العراقيين فعلاً على أسس طائفية[٢٥].

إن حدة الانقسام الطائفي تزداد في مدينة بغداد وديالى وكركوك والموصل وتكريت، وإذا ما كانت المدن الأخيرة ذات غالبية سنيّة، فإن العاصمة بغداد تسكنها غالبية شيعية. وقد كانت التركيبة الديموغرافية للعاصمة قد تغيرت مع تكون الدولة العراقية. إذ شجع نمو العاصمة وما توفره من خدمات وفرص ثمينة في ذلك الزمان، قياساً إلى واقع الحياة في أجزاء البلاد الأخرى، وحفز الهجرة والنزوح إليها وكانت مناطق شمال وغرب العراق هي السباقة في ذلك حيث استلزم الطلب على الموظفين والعسكريين وغيرهم أن يهاجر هؤلاء وعوائلهم وأقاربهم، ممن بات يحلم بفرصة في بغداد إليها وفضلوا السكن في جهة النهر القريبة من مواطن نزوحهم في كرخ بغداد وتكتلوا في أحياء على أساس قرابة الدم أو منطقة الانحدار الجغرافي[٢٦]. لقد ساهم هذا الأمر بعد ذلك في تفعيل مشاعر الانتماء الثانوي على أسس المناطقية أو العشائرية، وهذا أمر طبيعي، وسهلَّ قيام الروابط والتنظيمات السياسية على أساس هذه الصلات، وهو أمر حصل ولا زال يحصل في معظم أنحاء العراق، حيث غالباً ما تشمل دائرة التأثير السياسي العائلة والأقارب، بفعل مستوى التطور التاريخي للمجتمع العراقي، حيث عمق تأثير الرابطة القرابية، وندرة أن يتحدد الوعي السياسي على أساس الخيار والتجربة الذاتية.

أما المصدر الثاني للهجرة والذي تلى ذلك من ناحية التوقيت فهو جنوب وجنوب شرق العراق، فتحت ضغط علاقات الملكية المشوهة شبه الإقطاعية وأساليبها البالية والخراب الاقتصادي والفاقة، هاجر مئات الألوف من فلاحي الجنوب ومعدميه إلى بغداد وبعض المدن، وقد نالت العاصمة حصة الأسد منهم، وسكنوا في بيوت من الـ (تنك) وصرائف الطين والقصب في تجمعات تتاخم العاصمة، كانت تفتقر إلى أي من مستلزمات السكن والاجتماع الإنساني اللائق بل وحتى الضروري[٢٧].

فإن الشيعة كان يطلق عليهم في بغداد ومحافظات غرب بغداد اسم (الشروكية) أو (الشراكوة) أو (الشروك) كما عرفوا لدى (البغادة). إن اسم (الشروكية) ذي دلالة مكانية، أولاً، باعتبار نزوحهم من الجزء الجنوبي الشرقي للبلاد، بمقابل أبناء المحافظات الغربية (الواجهة الغربية). لكن هذا المصطلح اكتسب لاحقاً دلالة اجتماعية معينة، وأصبح في عرف الفئات الحاكمة والمتسلطة (السنة من بغداد وأبناء الواجهة الغربية تحديداً) مفردة تشير إلى الدونية والانحطاط والهامشية. فـ (الشروكي) ليست صفة اجتماعية نمطية، أطلقت على النازحين من مدن الجنوب إلى العاصمة، ليتم من خلالها توصيف هذه الجماعة الواسعة. وإنما هو مصطلح لا يخلو من نزعة تمييزية، فهو أنموذج لاضطهاد الثقافة الاجتماعية، الموجه ضد المهاجرين الشيعة المنحدرين من الجنوب، والتي أفرزتها وعززتها الحكومات السنية المتعاقبة على حكم العراق.

كما إن النظام الدكتاتوري السابق تعمد إظهار الشيعة من أبناء المجتمع في العراق، في وسائل الإعلام العراقية (إذاعة وتلفزيون) على أنهم متخلفون. فاللهجة (الشروكية) يتواجد فيها التخلف والغباء والهمجية، أما إذا تغير الموقف إلى موقع متحضر، فإن اللهجة تتغير تماماً إلى واحدة أخرى (مستوردة)، وحتى أن كثير من الكتاب أبناء هذه المناطق (الجنوبية والوسطى) قاموا بكتابة مسلسلات وتمثيليات

تلفزيونية وإذاعية، تشير إلى تخلف أبناء مناطقهم، متماهين بذلك مع جلاديهم (ممَنْ ينتهك حقوقهم وحقوق إخوانهم)، ضد إخوانهم[٢٨].

بناءً عليه، فقد ظهر تقسيم جديد للإنسان العراقي، فهو أما مثقف واعي حضاري أو شروكي متخلف، ويمكن لأي شخص كشف الشخص المثقف عن المتخلف من خلال اللهجة، فإذا كانت (شروكية) فصاحبها بلا شك هو إنسان متخلف[٢٩]. لذلك أصبح من يحصل على شهادة جامعية أو يصبح مديراً لمكان ما، وكان من أصل (شروكي) يغير في العادة من لهجته[٣٠]، ليتماهى مع لهجة (البغادة) أو مع لهجة منطقة النظام الحاكم، حتى لا يُظن به ظن السوء. فشاعت كلمات مثل (**يَوَلّ**) و(**عَجَل**) و(**بالنَفِس**) وغيرها من كلمات مناطق أو حتى قرى رجال الحكم (السُنّة) في العراق. هنالك إذن طائفية واضحة، لكن لا يتم الجهر بها غالباً.

المبحث الثالث : انتهاكات في حقوق الإنسان بفعل التمييز (التفرقة) الاجتماعي

يرتبط مفهوم التفرقة أو التمييز بمفهوم التعصب، كما تمت الإشارة سابقاً، وهو عملية التمييز بين الأفراد أو الجماعات على إحدى أسس التمييز الطبيعية، كالجنس أو النوع أو الأثنية، أو الدين أو الطائفة، أو... ما إلى ذلك. وتعرف المنظمة الدولية للأمم المتحدة مصطلح التفرقة على أنها: (أي سلوك يقوم على التمييز المعتمد على خلفيات الفئات الطبيعية والاجتماعية)[٣١].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التعصب أخطر بكثير من (**التمييز Discrimination**) أو (**التفرقة Parting**)، لأن الفعلين الأخيرين يعدان أعمالاً غير قانونية يمكن السيطرة عليها بصورةٍ علنية، أما التعصب فهي اتجاه انفصالي يجعل الفرد في الغالب يلتزم ناحية واحدة دون أخرى، ويعود سبب ذلك إلى الإيحاء والتقليد والمعتقدات التي قد تكون صحيحة أو خاطئة، مثلما يرجع إلى مشاهدات الفرد وتجاربه الذاتية[٣٢].

يتضمن التمييز المعاملة غير المتكافئة لأفراد جماعة اجتماعية معينة من خلال اعتماد خصائص معينة، كالجنس (أو النوع) أو السن (العمر) أو محل الإقامة.

أولاً - انتهاكات في حقوق الإنسان بفعل التمييز بسبب الجنس (النوع)- قضية المرأة:

في المجتمعات العربية الإسلامية، ومنها العراق، يربى الطفل منذ أشهره الأولى على كونه ذكراً أو أنثى، بوضع أطر محددة للأدوار الاجتماعية اللاحقة التي سيؤديها، وتشمل التربية بهذا البعد التهيئة الذهنية والقيمية والسلوكية وتصل إلى تكريس اختلاف أنواع الألعاب المصنوعة التي يتم توفيرها لكل جنس على حدة، واختلاف الألعاب الفردية والجماعية التي يمارسها الأطفال الذكور عن تلك التي تمارسها الإناث، وتأتي المؤسسات التعليمية منذ مرحلة الطفولة المبكرة فصاعداً، لتؤكد هذه الاتجاهات التربوية التمييزية بين الذكر والأنثى، وذلك من خلال أهداف ومحتوى المنهج التعليمي وأساليب وآليات تدريسه، وبنهاية المطاف تكون قد تحددت - في ثقافة المجتمع وعرفه - الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة بشكل تمييزي، يحصر الأنثى في زاوية ضيقة ويؤطرها في أدوار محدودة لا تتلاءم مع إمكانياتها العقلية والجسدية. في حين أثبتت شواهد تعيشها مجتمعات يقل فيها التمييز في الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة، أنه بإمكان المرأة لو هيئت مجتمعياً، ذهنياً، ثقافياً وتدريبياً أن تتصدى لأدوار عديدة بالحذق والحنكة اللازمين.

فعلى الرغم من أنّ النساء يشكلن ما نسبته (٥٥ -٦٠ %) من مجمل سكان العراق، وهو وضع ديموغرافي خاصّ، متأتّ عن الحروب الثلاث التي عرفتها العراق (الحرب العراقيّة الإيرانيّة التي امتدت لثماني سنوات من الأعوام (١٩٨٠-١٩٨٨)، وحرب الخليج عام ١٩٩١، والغزو الأمريكي الأخير ٢٠٠٣)، وكذلك عن ظاهرة الهجرة والقمع السياسي والإعدامات التي كان يمارسها النظام

الدكتاتوري السابق. فإن المرأة العراقية لا زالت لا تجد من يهتم لقضاياها، حتى في تحاليل وتعليقات وسائل الإعلام. فلا أحد ينتبه إلى هذه الفئة الكبيرة من المجتمع في العراق لا في حضورهنّ اليومي في شوارع المدن العراقيّة ولا كجزء من التجمّعات السياسيّة الموجودة في الوقت الراهن.

إن المرأة في الثقافة الاجتماعية للمجتمعات الشرقية والإسلامية عموماً، والمجتمع في العراق على وجه التحديد، هي إنسان من الدرجة الثانية، سواء كان ذلك في العائلة أو في الحياة. فجماعة العائلة في العراق (وهو مجتمع شرقي ذو غالبية إسلامية)، كما هو شائع عنها، ذات ثقافة قامعة لحقوق المرأة، فالرجل هو سيد العائلة (سواء كان ذلك الرجل زوجها أو أخوها، أو ابنها أو والدها، كما هو شائع)، وتكون المرأة بمثابة العبد، فهي تحتل المرأة المرتبة الأدنى بعده في التراتب الاجتماعي في الأسرة. وقد عانت المرأة مشكلة عدم التكافؤ الاجتماعي خصوصاً عندما لا يكون من حقها اختيار زوجها. فالأهل عادةً ما يجبرونها على الزواج سواءً كانت تريد ذلك الزواج أو لا تريده. لكنها تطارد عشائرياً حتى تقتل إذا ما تزوجت من دون موافقتهم !

أما في الزواج، فإنَّ المرأة تدخل في أملاك الرجل (عندما تكون زوجةً، أو بنتاً)، وإذا ما كان هذا شائعاً في معظم الثقافات الشرقية فإن هذه القضية تأخذ طابعاً لغوياً في الثقافة العراقية فحسب. إذ كثيراً ما نسمع في الحياةِ الاجتماعية التقليدية مَنْ يطلق على الزواج (**ملتشة**، أو هكذا تُلفَظ **Milchah** كما يُلفظ هذان الحرفان **Ch** بالإنجليزية) بمعنى امتلاك الرجل لها وكأنَّها سلعة تباع من الأب إلى الزوج وفي هذا نجد الصداق والمهر يأخذ أحياناً صيغة البيع والشراء، والبنت لا يحق لها التصرف سواء كانت قاصراً أم بلغت سنّ الرشد، بل لا يوجد سنّ رشد للبنات في التقاليد والعادات فهي تابعة مسؤولة من أهلها من أب أو أخ، فإنْ لم يوجد في العائلة ذكر ولد أو رجل صار أمرها لعمها فخالها، أو بحثت عن رجل يكون ولياً عليها، فلا ولاية لها حتى على نفسها وقرارها، وإنْ كانت عالمة مفكرة وذات شأن ومكانة بَلَغَتْها بعمرها وعقلها وفكرها[٣٣]، وذلك لأن الأعراف العائلية والعشائرية والقبلية التقليدية لا زالت مسيطرة.

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت المرأة في المدن العراقية الكبرى (بغداد والموصل والبصرة بالتحديد) نفسها مندفعة لتحقيق عدة أدوار منذ بعيد الحرب العالمية الثانية، وأسهمت جملة عوامل في تقدمها وصياغة توجهاتها الفكرية ومنح الفرص لإبداعاتها، فتبلورت شخصية حقيقية لها، بعد أن كانت مختفية وراء حجب (البوشيه) والعباءات السوداء. وقد دعا إلى سفورها المستنيرون الأوائل، نذكر في مقدمتهم جميل صدقي الزهاوي.

لقد بدت المرأة العراقية عند منتصف القرن العشرين أكثر براغماتية (عملية)، وتحمل حداثة في التوجهات، وبدأت تشارك صنوها الرجل في تحمل أعباء الحياة الاجتماعية، وخصوصاً عندما تخرجّت دفعات عدة في كليات الملكة (عالية) والحقوق والطب ودار المعلمين العالية ببغداد، فأصبحت تشارك في الصحافة والكتابة أو في أروقة المحاكم أو في ردهات المستشفيات أو في الصفوف الجامعية[٣٤].

بالمقابل ظلت غالبية النسوة العراقيات في معظم القرى المنتفخة، والتي تسمى اعتباطاً (مدناً) يخدمن أهلهن ويقمن بالعمل المنزلي كربات للبيوت سواءً ذلك قبل الزواج أو بعده. أما في الريف فإنهن بالإضافة إلى حمل أعباء المنزل، فقد كن يعملن في الزراعة المحلية والموسمية المنتجة للقوت اليومي وتربية الدواجن والمواشي.

ولعل ما صدر من قوانين تناصرها وحقوقها على عهد الزعيم عبد الكريم قاسم في مطلع الستينيات قد قلل الفجوة بين الحقوق والتقاليد، وعلى الرغم من ذلك، فلا زالت ثمة سيطرة مازوشية من قبل الأب والأخوة على حقوقها من مواريث (وهي عادات غير إسلامية) يشترك فيها المجتمع في العراق مع بقية المجتمعات الشرقية المتخلفة ! فالمرأة هي الوحيدة التي تدفع الثمن الباهض لحريتها الشخصية، وهي الوحيدة التي تغمط حقوقها الشرعية علانية عن قصد وسبق إصرار، ولعل بعض التقاليد والقيم والعواطف تجبرها على قبول تلك الأوضاع المهينة.

ومنذ انقلاب البعثيين الأول في العام ١٩٦٣ وحتى عام ٢٠٠٣، عاشت المرأة العراقية لأربعين سنة في خضم مشكلات اجتماعية وسياسية لا حصر لها أبداً، وازدادت هذه المشكلات وطأة في الثلاثين سنة الأخيرة عندما طالت الحروب بتداعياتها السمجة وآثارها الإجرامية حياة المرأة وتفكيرها وعواطفها وأساليب استقرارها، وزادت من الضغوطات عليها وعلى أوضاعها الأسرية والاجتماعية.

إنّ التشويش الذي دخل على البنية الديموغرافية من خلال الحروب كبيرها وصغيرها، وكذلك الهجرة المرغَمة للرجال التي انطلقت بموجب فرض وتمديد مدّة نظام العقوبات الاقتصادية سيء الصيت منذ عام ١٩٩٠ (الحصار الاقتصادي) قد ألقت بعبء مسؤوليّات عائليّة على عاتق عدد كبير من النساء. كما أن أرامل الحرب لسن وحدهنّ اللاتي افتقدن رجالهنّ، بل كذلك النساء اللاتي أعدمت الأنظمة الدكتاتوري المتعاقبة أزواجهنّ أو سجنتهم أو اعتقلتهم لسنين طويلة، بل كانت المرأة نفسها ضحية لانتهاكات النظام الدكتاتوري لحقوق الإنسان العراقي، فاعتقلت وسجنت، بل وأعدمت الكثير من النساء العراقيات لانتماءاتهن السياسية أو الطائفية!!. فقد سببت أيام الحرب ضد إيران آلاماً كانت تعصر الملايين من نسوة العراق. بل إن آلاف النسوة العراقيات فقدن فلذات أكبادهن، أطفالاً وشباباً ماتوا وتساقطوا وقتلوا وتشردوا وفقدوا أو أعدموا، طعاماً للحروب والإعدامات والأسر والنفي والتشرد. ولنا أن نفكّر في نسوة يغلفهن السواد وقد أصبح السواد جزءاً من سايكلوجيتهن المعبرة عن ذاتهن المقهورة ! كما أن شطف الحياة كاد يسحق الأرامل والثكالى أبان فترة الحصار سحقاً[٣٥]!.

كذلك النساء اللاتي هاجر أزواجهنّ إلى الخارج هرباً من الأوضاع البائسة وبحثًا عن سبل لإعالة أسرهم. وقد كان أبان فترة الحصار هناك رجال آخرون هجروا زوجاتهم وأطفالهم فقط لمجرّد كونهم غدوا عاجزين عن التلاؤم مع الأوضاع الجديدة، بحيث لم تعد لديهم القدرة على لعب الدور الاجتماعي المناط بعاتقهم كعائلين لأسرهم وضامني مورد رزقها.

لقد تحملت العراقيات الكثير، فكم منهن قد دفعت حياتها ثمناً لحريتها في سجون النظام ومعتقلاته، مثلما صورت الفضائيات العالمية العراقيات وهن ميتات تطوف أجسادهن على مياه الباسيفيك ؟ ولم يقل العالم كلمة منصفة واحدة بحق تلك الآلاف من النساء والأطفال الذين اختنقوا بالغازات الكيماوية في كردستان ؟ أو تلك الشابات والعجائز اللواتي إفترشن عباءاتهن السوداء أرصفة الشوارع في الأردن ؟ أم تلكم الكتل البشرية التي هجرّوها وراء الحدود في الشمال والجنوب ؟؟ [٣٦].

لقد أثرت الأوضاع العامّة تأثيرًا مخرّبًا على العلاقات الأسرية عموماً، وأوضاع العلاقات الزوجيّة منها على وجه التحديد. ولئن لم تكن هناك إحصائيّات دقيقة بهذا الشأن، إلاّ أنّه من الممكن الملاحظة بأنّ نسب الطلاق قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظًا في الخمسة عشر سنةً الأخيرة. والكثير من النّساء يؤكّدن أنّ أزواجهنّ قد غدوا عنيفين وكثيري الإيذاء. كما أنّ تحديد النّسل قد أصبح عنصر توتّر إضافيّ بين الأزواج في الأسر العراقية[٣٧].

وقد توسعت ظاهرةً أخرى كانت محدودة الانتشار، وهي ظاهرة تعدّد الزوجات، والتي كانت منحصرة في مرحلية زمنية سابقة، في الأوساط الريفية، ولدى أشخاص من غير المتعلّمين. فعرفت ظاهرة تعدّد الزوجات انتشاراً جديداً خلال سنوات الحصار الأخيرة. وهو أمر مرتبط في المقام الأوّل بنتائج الأوضاع الاقتصاديّة المتدهورة التي جعلت أغلبيّة الشباب من أبناء المدن في العراق غير قادرين على تكوين عائلة والإيفاء بحاجياتها بسبب ضغط العوامل الاقتصادية التي تفاقمت في فترة الحصار. كما كان للمكاسب المالية الكبيرة التي حققتها فئة الفلاحين[٣٨]، عامل مضاف في انتشار الظاهرة، فالفلاحين الذين سكنوا المدينة الآن بعد أن اشتروا منازل وبيوت فارهة فيها، كانوا قد جلبوا قيم الريف، ومنها ظاهرة تعدد الزوجات.

- كيف تصدت القوانين والاتفاقيات الدولية لحقوق النساء والفتيات ؟

لقد تصدت القوانين والاتفاقيات الدولية لحقوق النساء والفتيات وبخاصة فيما يتعلق بالتمييز والعنف ضد المرأة سواءً كان ذلك في الأسرة أو خارجها، وليس هذا فحسب، بل فيما يتعلق أيضاً

بحالات النزاع المسلح[٣٩]. فالمادة (١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعرف (التمييز ضد المرأة) بأنه: (أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر). وفي إطار هذا (النموذج الذي يقوم على عدم التمييز)، تنتهك حقوق المرأة إذا منعت من نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل.

أما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فقد أفادت الاتفاقيات المعنية بأن العنف الخاص بنوع الجنس لا يبدأ في سن معينة، وإنما يوجد طوال أدوار حياة المرأة أشكال مختلفة من العنف القائم على أساس النوع (الجنس)، وهي أشكال من العنف تظهر في مختلف المراحل. وتؤكد الاتفاقيات الخاصة بالعنف ضد المرأة عن قلقها بأن الإناث في الثقافات التي يسود فيها تفضيل الأولاد مستهدفات، حتى قبل أن يولدن، من جراء الممارسات التمييزية العنيفة الخاصة بالإجهاض على أساس انتقاء الجنس وقتل الأطفال، وأبلغت عن وقوع مختلف أشكال العنف على الفتيات، بما في ذلك، من بين جملة أمور، سوء التغذية، وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الطبية، فضلاً عن الانتهاك البدني والانفعالي، وغشيان المحارم، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر، وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة، وبيع الآباء لأطفالهم لأغراض البغاء أو العمل.

وبالنظر إلى علاقات القوة غير المتساوية على مر التاريخ، تتطلب المرأة حماية خاصة بموجب القانون الدولي. وتطلب المادة (٦) من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة إلى الدول الأطراف لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة. كما تنص التوصية العامة رقم (٩) للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة على أن العنف القائم على أساس نوع الجنس يعد شكلاً من أشكال التمييز التي تمنع المرأة من التمتع بالحقوق والحريات على قدم المساواة مع الرجل[٤٠].

وإذا ما أردنا أن ننهض بحقوق المرأة لنحاول البدء – كل من موقعه - بالإصرار على قضية تعليم المرأة وحرية هذا التعليم وديمقراطيته. فعلى المؤسسات التعليمية أن تدرك ضرورة إدراج مواد جديدة في مناهجها، مواد تقدم بعض المعارف الإنسانية والمفاهيم الحديثة عن الأخلاق، وتُعرف الفتيات بأنفسهن أكثر[٤١].

إن منع تدخل القيم السلبية بكل مظاهرها في ثقافة تكوين المرأة والرجل على السواء، هو أمر مطلوب بشكل عاجل. فجميع هذه الأشياء يمكنها أنْ تترافق وتتزامن سوياً بحسب الحالة الخاصة وبحسب الظروف الموضوعية التي تحيط بنا. ولكنَّ الأمر يحتاج لجهد كبير في قراءة الوضع الثقافي والاجتماعي وتحدي سلطة القمع الثقافي السائدة في حياتنا الاجتماعية[٤٢].

ثانياً - انتهاكات في حقوق الإنسان بفعل التمييز بسبب السن (العمر)- قضية الطفل:

يعمل الأطفال، في مختلف أنحاء العالم، بجدٍّ في الحقول والمعامل والمناجم وأفران الطوب وفي البيوت الخاصة، وفي التسول، بل وحتى في بيوت الدعارة. وكثيراً ما يعمل الأطفال في بيئة خطرة، وغير صحية، ويُحرمون من الحقوق التي وُعدوا بها في اتفاقية حقوق الطفل، مثل الصحة والتعليم والترفيه، بل يُحرمون من الطفولة في ذاتها، وهم يترعرعون أميِّين وبلا مهارات، وميَّالين لارتكاب الجرائم، وهناك العديد من الأطفال الذين يُباعون، أو يرغمون على العمل من قِبل والديهم أو عائلاتهم. وفي حالات كثيرة، تُرغم الحكومات الأطفال على القيام بأعمال خطرة، أو غير ملائمة، بل ويُرغم بعضهم على القيام بأعمال شاقة[٤٣]!!. ولا يختلف حال أطفال العراق عما سبقت الإشارة إليه، إن لم تكن حالتهم أسوأ، بفعل الحروب والمآسي الكبيرة والمتعددة التي عاشها (ولا يزال يعيشها) أفراد المجتمع في العراق، وبضمنهم الأطفال.

إن ظاهرة انتهاك حقوق الأطفال في العراق لا يمكن قراءتها سوسيولوجياً إلا بمحاولات المساءلة الصريحة لسلوكياتنا الاجتماعية، وأنماط حياتنا السائدة. فالظاهرة تشيع في مجتمع العراق بمختلف فئاته

وجماعاته وأطيافه وتفرعاته، فلا يكاد يخلو منها بيت من البيوت، مهما كانت انتماءاته الثقافية ومستواه الاقتصادي.

إذ يستغل الأطفال وتنتهك حقوقهم ويحرمون من براءتهم، في العنف الموجه إليهم في البيوت، ومحال العمل، مثلما يتم استغلال براءتهم وذلك بتشغيلهم في المحلات والورش (بشكل مجاني في معظم الأحيان) مع الوالدين أو الأقارب أو حتى الغرباء، في حالات العوز الاقتصادي للعائلة. كما يتم مصادرة حرياتهم ورغباتهم البريئة، ويحرمون من عيش حياتهم بصورةٍ كريمة، ولكن هذه الانتهاكات جميعاً تحصل بموافقة غالبية، إن لم نقل جميع أفراد المجتمع ومؤسساته وتنظيماته الاجتماعية!!! فلماذا لا تثير مثل هذه المظاهر السلبية ردود فعل معارضة ؟ أليس في هذا بعض المفارقة في مجتمع يعد نفسه الأكثر مراعاةً لحقوق الإنسان بفعل منظومة القيم الدينية الإسلامية الغالبة !!

وللخوض في قضية انتهاك حقوق الطفل في العراق علينا أن نعي أن انتهاكات حقوق الطفل في العراق لها ما يشابهها في وجوهٍ عدة في المجتمعات العربية، نظراً لتشابه المنظومة القيمية والاجتماعية التقليدية، وعليه يصبح المدخل أو المقترب الذي ينبغي مناقشته بصورةٍ علمية هو مدخل (الثقافة الاجتماعية)، وهو الوجه الأول من وجوه القضية.

لكن لقضية انتهاك حقوق الطفل في العراق وجهها الآخر، فالظروف الاستثنائية التي يعيشها العراق ويجسدها بلد يرزح تحت الاحتلال، والظروف الأمنية التي لا نجد ما يماثلها في مختلف بلدان العالم. كما أن التركة الثقيلة للدكتاتورية المتخلفة (التي مثلها نظام صدام حسين)، لازالت تلقي بظلالها على ما يحدث، فنحن نرى بأن الأسس الحقيقية لظاهرة انتهاك حقوق الأطفال في العراق قد نشأت في فترات سابقة، تتمثل أهم هذه الفترات بالحروب الداخلية والخارجية التي شنّها النظام الدكتاتوري السابق في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وصولاً إلى الحصار الاقتصادي الدولي على العراق الذي لم ينته إلا باحتلال العراق. وفي فترة زمنية قصيرة, تراكمت الأزمات وأصبح العراق يعاني من الأمراض الاجتماعية التي لا سابق لها. مما أدى إلى إحباط أفراد المجتمع في العراق, فلم يعد بإمكانهم أن يروا الأمل بتغيير هذا الواقع.

آ) الثقافة الاجتماعية وترسيخ انتهاكات حقوق الطفل في العراق

في مجتمعٍ بطريريكي (أبوي) تقليدي لا يميل كثيراً إلى تبني قيم التحضر والحداثة، يصبح استشراف المستقبل والاستثمار فيه، متجسداً في احترام حقوق الأفراد ولاسيما الأطفال منهم وعدم انتهاكها هو الاستثناء، بمقابل القاعدة التي تتجسد باحترام الماضي وتمثل منظوراته وتبني قيمه والعودة إليه دائماً في مناقشة سبل الواقع الاجتماعي اليومي.

إن الواقع اليومي للجماعات الاجتماعية المختلفة في العراق يؤكد أن النسق السياسي بمختلف مكوناته يعيش تدهوراً خطيراً فيما يخص المنظومة الحقوقية للأفراد. إذ تبقى هذه المنظومة غير فاعلة بسبب من تشبع الثقافة الاجتماعية للمجتمع البطريريكي (الأبوي) المتخلف بقيم (القهر/الخضوع). فالأب (المعلم/ السياسي أو حتى رجل الدين) يستمد آليات سلطة القهر من واقع الثقافة الاجتماعية التراثية (دين وقيم وتقاليد)، بعيداً عن منظومة القيم المتحضرة التي تؤمن وتعزز حرية الفرد وكرامته. لكنه (أي الأب) لا يلبث أن يستغل سلطة القهر هذه ضد العائلة المكونة في العادة ممن يعيلهم هو (المرأة والطفل).

وإذا ما كانت المرأة تخضع لشروط القهر المجتمعية في انتهاك حقوقها بفعل طبيعة نوعها الاجتماعي (الجندر)، فإن الطفل يخضع رغماً لسلطة القهر الأبوية هذه بفعل عامل السنّ (العُمر) ليس غير.

إن المفارقة الحقيقية تتمثل في أن الطفل يمثل الحلقة الأضعف في سلسلة ثقافة القهر والإخضاع ، فالطفل الخاضع بالقوة لقوانين كبار السن الخاضعين بدورهم لمنظومة القيم الثقافية والاجتماعية القامعة للحريات في مجتمعاتنا !!!.

ومن المرجح أن بعض التهديدات التي تتعرض لها حقوق الأطفال قد تؤثر على الفتيات بدرجة أكبر مما في حالة الأولاد، والعكس بالعكس. ومثال ذلك أن الأطفال يستخدمون على الأرجح كجنود، بينما يُرجح أن تقع الفتيات ضحايا للاستغلال الجنسي من جانب الجنود أو قوات المعارضة المسلحة. والفتيات يقعن على الأرجح ضحايا للزيجات المبكرة القسرية. بيد انه من المهم توخي الحذر عند تصنيف المخاطر حسب نوع جنس الأطفال، إذ يمكن مثلاً أن تُجبر الفتيات أيضاً على العمل كجنود ويمكن أيضاً أن يقع الأولاد ضحايا للاستغلال الجنسي(٤٤).

إن الحالات العامة للثقافة الاجتماعية في العراق، والملأى بانتهاكات حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أهميتها، لا تقدم أمثلة ذات نتائج سلبية إلا فيما ندر، إذ إن الطفل وفقاً لعملية **التنشئة الاجتماعية Socialization Process** في هذه الثقافة يصبح مُدجَّناً بما يتواءم مع قيم المجتمع، وتنجح العائلة العراقية (والعربية والمسلمة عموماً) في ذلك أيما نجاح.

لكن عملية التنشئة الاجتماعية وفقاً لصورتها السائدة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ومنها المجتمع في العراق، تخلق بالإجمال أفراداً هم خير ممثل لمجتمع بطريريكي مرتبك في مشاعره ومتخلف في سلوكياته، مؤمن بالعنف وانتهاك الحقوق الإنسانية لأفراده وجماعاته قياساً بالمجتمعات الإنسانية الأخرى. فالطفل المنتهك لحقوق في الكرامة والأمن واللعب والتعليم والمعرفة وغيرها من الحقوق يصبح قامعاً ومنتهكاً لحقوق إخوانه وأبنائه فيما بعد.

ولبيان ما نقصد سنأتي بمثال عن العنف الذي يمارس ضد الأطفال أنفسهم. فمفهوم الطفل الذي يعني في العربية الصغير في كل شيء، ينسى تماماً في التعامل مع السلوكيات التي يعتقدها الآباء مسيئة فيعاقبوا أطفالهم بإزائها. فالثقافة الاجتماعية السائدة في مجتمع العراق وغيره من المجتمعات العربية والمسلمة تتعامل مع الطفل تعاملاً يعبر عن ازدواجية الثقافة الاجتماعية برمتها.

فالعائلة العراقية (مثلما هي شبيهتها العربية) تنظر إلى الطفل نظرة مزدوجة فيما يخص تعاملها به. فهي تعامله مرةً على أساس أنه (صغير في السن) بحيث يصبح من حق الآباء والأمهات أن يقرروا لأبنائهم مصائر حياتهم بكاملها. فالآباء والأمهات يقررون لأطفالهم نوع طعامهم وشرابهم وألوان ملابسهم وموديلاتها، مثلما يقررون عنهم نوع التربية على السلوك الذي يرضي الآباء والأمهات قبل الأطفال أنفسهم، مثلما أن الآباء والأمهات يختارون نوع التعليم المفترض أن يتلقاه أطفالهم.

ويبدو أن نظرة الدونية للطفل بفعل عامل السن (صغر سنه أو عمره) تمثل عاملاً أساسياً في انتهاك حقوقه. وفي هذه النظرة تشيع ثقافة الوصاية التي لاشك أنها تمثل نتيجة طبيعية للثقافة البطريريكية التي يسير عليها المجتمع، والتي خلقت وتخلق أجيالاً من الأفراد المتواكلين الذين لا يستطيعون اتخاذ قرارات حياتهم خارج وصاية الأب.

إن هذه الظاهرة الشائعة (في النظر بدونية واستصغار للطفل) تكون أبعادها سيئة إذا ما أدركنا أن الأب أو الوصي يصبح جزءاً من حياة هؤلاء الأطفال الذين سيكبرون ليكونوا أفراداً عاجزين في المجتمع... أفراداً عاجزين عن اتخاذ القرارات المهمة في حياتهم، إذ تعودوا الاعتماد على الأب في هذا الشأن، بحيث يصبح هذا السلوك الاجتماعي المريض نمط حياتهم ولا يمكنهم التخلي عنه. ولنتساءل هنا :

- أليس ما يحصل الآن من تمثل الكثير من العراقيين لصور أشخاص خلقت منهم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق منذ سقوط الدكتاتورية بالاحتلال، أوجه قيادية ؟

ثم أليس هذا التمثل هو تعبير عن عدم القدرة على الخوض في تفاصيل الحرية التي أوجدتها الظروف الجديدة، أو حتى الخوف منها، بمقابل الاعتماد على وصاية الحاكم الذي يقرر عن الفرد قراراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فاستبدلت صورة الأب قائد الأمة ومحررها وباني مجدها وغيرها من الألقاب التي كان الدكتاتور يمنحها لنفسه، وأصبحت شائعة الصور المفترضة للأئمة أو

صور المراجع ورجال الدين أو السياسيين أو حتى صور اللاعبين، وكأننا لا نستطيع الحياة بدون وصاية أصحاب الصور، أو بدون صورهم.

بناءً على ما سبق، يبدو واضحاً أن العائلة العراقية (والعربية) تقمع الطفل وتصادر رأيه بحجة صغر سنه وعدم إدراكه لما يجب أن يقال أو يسلك في الشؤون التي تخصه أو تخص أسرته. هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإنها (أي العائلة العراقية والعربية) تنظر إلى الطفل، في نفس الوقت على أنه إنسان كبير فتحاسبه بقسوة وعنف لتصرفاته الخاطئة، ففي محاسبة تصرفاته التي يعتقدها الأب والأم سيئة يعامل الطفل باعتباره إنساناً ناضجاً بجسم صغير (وتتضح الفكرة أكثر حينما يقوم الآخرون بالاعتراض على أب أو أم يحاولان ضرب طفلهما الصغير الذي قد لا يتجاوز الخامسة من العمر بالقول بأنه لا يعرف أو لا يدرك ما يفعل، فإنهما يجيبانك بالقول: ((**أنه يعرف، ولكنه يتعمد التصرف بشكل مسيء**))، ولم يسأل الأب أو الأم نفسيهما **من أين نزلت المعرفة على طفل في الرابعة أو الخامسة أو السادسة من العمر مثلاً ؟؟**

وقد يستغرب البعض أن استعمال العنف والقسوة مع الطفل بعمر (٤-١٢) سنة، ولكننا جميعاً نعرف بأن المدارس الابتدائية العراقية والعربية بعامة تتعامل بالضرب مع الأطفال الذين يرتادونها وهم في السادسة من عمرهم، كما أن عدداً من الأسر العراقية (وحتى العربية بشكلٍ عام) قد تستخدم العنف، وبقسوةٍ شديدة بض الأحيان (الضرب بشدة وفي أماكن خطرة كالرأس أو الظهر على سبيل المثال) للتعامل مع تصرفات أطفالهم الذين تقل أعمارهم حتى عن الثلاث سنوات. (وما ينقص الباحثين في هذا المجال هو الإحصائيات التي يمكن أن تدلل على مدى شيوع هذه الحالات، والمعروف أننا أقل المجتمعات قبولاً لإعطاء معلومات حول حياتنا الاجتماعية المنزلية لكوننا نؤمن بشدة بالخصوصية أو الستر كما تصف ذلك المنظومة القيمية، ولذلك لا تجد إحصائيات حول العنف المنزلي الذي تتعرض له النساء أو الأطفال، مثلما لا تجد إحصائيات أو استبيانات عن الثقافة الجنسية التي لاشك أنها تشكل أحد الأعمدة التي تنخر في بنية المجتمع العراقي والعربي، فهي تشكل انجراحاً آخر في الذات العربية وفصلاً آخر مما هو مسكوت عنه).

ب: الظروف الاستثنائية التي يعيشها المجتمع في العراق مما يزيد من انتهاكات حقوق الطفل في العراق

إذا كان سمات الشخصية العائدة من حرب واحدة تتمثل بالعبثية والقدرية والمزاج السوداوي الحزين، فكيف يمكن أن تكون سمات الذين أصبحت الحروب هي كل حياتهم. فخلال الـ (٢٦) عام الماضية مر أفراد المجتمع في العراق بثلاثة حروب كبرى، وقد توسط الحربين الأخيرين حصار اقتصادي وسياسي عالمي ضد العراقيين استمر طوال أكثر من ثلاث عشر عاماً، وأكل الأخضر واليابس.

بكل هذه المآسي سار العراقيون نحو القرن الحادي والعشرين، فانقطعوا عن التواصل مع العالم اقتصادياً وتقانياً، والأهم من ذلك كله ثقافياً (إذ ظل العراقيون لسنوات طويلة مثلاً محرومين من رؤية موديلات حديثة من السيارات أو تقنيات حديثة كالهاتف الخلوي أو أجهزة الساتلايت أو الأجهزة الكهربائية في سنوات الحصار المرعبة، التي كان الطعام فيها شحيحاً ومبالغاً بارتفاع أسعاره، فما بالك بالأدوات والتقنيات). وإذا ما كانت حصة البالغين من هذه المآسي ما لا يتحمله أي فرد في أي مكان آخر، فإن حصة الطفل العراقي من مآسي هذه الحروب كان كبيرةً بحيث أن آثارها لن تزول حتى بعد عقود طويلة. إذ وبفعل دوامة العنف اليومي التي عاشها (ولا يزال يعيشها) أفراد المجتمع في العراق، يفقد الكثير من الأطفال العراقيين حياتهم أو حياة آباءهم أو أمهاتهم أو كليهما، وبصورةٍ عامة فإن الأطفال يفقدون من يعيلهم.. وبذا تنفتح بوابة المستقبل الأسود على مصراعيها بانتظار مايتهدد هؤلاء

الأطفال في ظل أوضاع لا يُحسَد أي بلد عليها، فالأمن المفقود والاقتصاد المترنح والمليشيات وحركات المسلحين التي تعيث الفساد في البلاد تقدم صوراً مظلمة عما ينتظر مستقبل الطفولة المستلبة في العراق.

فالطفل العراقي اليوم اعتاد رؤية الموت والقتل في الشارع، والحزن في البيوت، والشاش الأبيض يغطي أجساد الجرحى، فيما أصبح يتحدث هو بكل مفردات لغة العنف والقتل (أدمرك وأحطمك وأكسر أسنانك و... ما إلى ذلك من المفردات التي اعتادها العراقيون والتي تقطر عنفاً) ويغني بأغانيه (تتساوى في هذا الأغاني العاطفية وتلك التي تنتجها المليشيات والمجموعات المسلحة، والتي تطبل لثقافة العنف والموت).

إن عراق الرعب اليوم، يقدم للعالم أنموذجاً جديداً في الطفولة البائسة، لا يمكن لقواميس الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا أن تسع توصيف عمق رعبها وقلقها، إذ هو فضلاً عن ثقافة القمع التي تحيط بكل أفراده بفعل المؤسستين السياسية والدينية، والتي تكاد تكون ملمحاً مهماً من ملامح مجتمعاتنا العربية والإسلامية بعامة، فإن المجتمع في العراق يعزز ثقافة القمع والقهر هذه بإضافة عوامل العنف والقتل والموت التي تحيط بالأفراد من كل جانب.

إذ يعيش أطفال العراق مع شبح انتهاك حياتهم بكاملها وليس حقوقهم الأخرى فحسب. إذ إن القتل المجاني اليومي المبذول في شوارع المدن العراقية يتهدد أطفال العراق في كل لحظة، فالسيارةُ المفخخة بكمية كبيرة جداً من المتفجرات، والتي تنفجر على تجمع في سوقٍ شعبي يرتاده المدنيون، أصبحت خبراً يومياً ترددده الفضائيات. ولتحاولوا أن تسألوا أنفسكم:

- ما هي حصيلة ذلك الخبر ؟

- إنه (سقوط عشرين قتيلاً وما يقرب من ضعفي هذا الرقم من الجرحى، وهدم وأضرار كبيرة في المباني والممتلكات)... هكذا تتعامل فضائيات ووسائل الإعلام العربي والعالمي عموماً مع المأساة العراقية... رقماً محضاً !!، ولم يلتفت أحد إلى عدد العوائل أو الأسر المنكوبة أو إلى عدد النساء الأرامل أو الأطفال اليتامى التي ستخلفها هذه العمليات الإرهابية... ولم يسأل أحد:

- من سيحمي هذه العوائل والأسر من غوائل الفقر ومن سيعينها على تحمل تكاليف الحياة في بلد يبدو وكأنه أصيب منذ أمدٍ بعيد بلعنة العنف والتقتيل والتهجير ؟... مَنْ سيحمي أطفال هذه العوائل من الانحراف ؟ الذي قد يبدأ بسيطاً متمثلاً بتشغيل الأطفال، وما يلبث أن يتطور ليصبح انحرافاً سلوكياً وأخلاقياً فيما بعد في خضم واقع مزري يتسم بضبابيته وسوداويته ؟ مَنْ سيشرف على تعليم هؤلاء الأطفال أو ينشأهم وفق أسس سليمة ؟ ومَنْ .... ومَنْ....؟

إذ يعيش أطفال العراق مع شبح العنف والقتل اليومي الذي يتهددهم في كل لحظة، فالقلق والرعب من القتل بفعل عوامل مختلفة قد يكون أهمها السيارات المفخخة والعبوات الناسفة التي تستهدف في جلها المدنين الأبرياء، مثلما أن الرمي العشوائي للرصاص والقذائف المجموعات المسلحة وقوات الشرطة والحرس الوطني تشكل هي الآخر مشهداً آخر من مشاهد الموت، فالطفل العراقي المحروم من نعمة التيار الكهربائي طوال (٢٠) عشرين ساعة من ساعات اليوم الـ (٢٤)، محروم أيضاً من الخروج إلى شارع بيته لأنه يمكن أن يكون مليئاً بفخاخ الموت. والمفارقة المبكية أنه لا توجد إحصائيات توثق لعدد القتلى والجرحى من الأطفال العراقيين في خضم المحرقة التي يشهدها المشهد العراقي منذ أكثر من ثلاثة أعوام من تاريخ الاحتلال.

ثالثاً - انتهاكات حقوق الإنسان بفعل التمييز بسبب محل الإقامة - السخرية من سكان الأرياف :

في العربية فإن معنى (المدينة) يشير إلى الاستقرار، ويأتي المعنى من لفظ (مَدنَ) أي أقام. ولكن هذا المعنى يشمل الاستقرار في الحاضرة، مثلما هو معنى القرية. وقد سميت المدينة الإسلامية بالقرية، والقرية من القرى أي التضييف، وهي سلوكية ذات تقدير عالٍ في مجتمع يعيش ظروفاً حياتية صعبة أو

مستحيلة في بيئة طبيعية قاسية. وقد تطور المفهوم إسلامياً ليصبح (أم القرى) أي الوسيط المسؤول ليس عن الضيف (الغريب أو الآخر) وإنما عن القرى الأخرى. وهي البداية في تكوين الدولة[٤٥].

أما في العالم الغربي (والإغريقي بالذات) فقد سميت المدينة (**Polis**) ومنها اشتقت كلمة (**Police**) أي شرطة. ومنها شاع المثل الاجتماعي الغربي (**Police Yourself**) أي اضبط نفسك ومدّنها. وليست كلمة (**Police**) هي الكلمة الوحيدة التي تعني المدينة. فالحاضرة الأثينية **Cite** كانت أوسع من مدينة أثينا. فهي تشمل بالإضافة إلى العاصمة الريف المجاور الموشى بالقرى والمزارع. إن هذا المجموع هو الذي يشكل مدينة أثينا (**Attique**)[٤٦].

وعلى الرغم من اختلاف التسميات في المجتمعات حضارياً وحاضراً، فإن المدينة (هي التجمع الكبير المنظم) إنما مثلت جسر التحول في الاجتماع الإنساني، لأنها مثلت البوتقة التي انصهرت فيها (مكونات السلوك الاجتماعي غير المتناسبة ، مثل العائلة والجماعة المحلية والسوق والعشيرة والمدرسة والدولة) [٤٧].

يؤكد أستاذ السوسيولوجيا الكبير د. علي الوردي على (أن الحكومة، أو الدولة بمعناها الأعّم، لا تنشأ عادة إلا في الحضارة. فمن النادر أن نجد دولة تنشأ في الحياة البدوية أو البدائية. فالدولة لا تنشأ إلا في المجتمع الذي ينتج أكثر مما يستهلك. فالدولة تقوم على جباية الضرائب عادة. والمجتمع لا يستطيع أن يدفع هذه الضرائب إلا إذا كان إنتاجه الاقتصادي أكثر من حاجته المعاشية. وهذا أمر لا يتم إلا في الحضارة حيث يكون الإنتاج وفيراً ومنظماً. ومن الصعب جداً أن تظهر الدولة في الصحراء)[٤٨].

ذلك أن المدن هي ظاهرة تجمع سكاني يكون مهيئاً لخلق حياة مستقرة (مجتمع) متجاوزاً التفتيت الذي تمثله المجتمعات المحلية **Communities** والقبائل، إنما عرفته الحضارات القديمة التي بدأت من نفر في الوسط وأور في الجنوب وصولاً إلى آشور في الشمال وهيت في غرب العراق[٤٩].

على الرغم من أن أحد أهم السمات التي ميزت ظهور الدولة السياسية الحديثة كان محاولة إزالة الفروق بين الحياة في المناطق الحضرية والحياة في المناطق الريفية[٥٠].إذ أن صناعة المواطنة التي اختفت خلف مبادئ ثبت عدم جدواها في مجال تأصيل الانتماء إلى المدينة أو القرية التي تشكل جزءاً من الكل، الوطن، ومن ثم المنطقة لنشكل في النهاية انتماءنا إلى الوطن بأكمله، الذي يتكون في النهاية من مجموعة من المناطق والمدن والقرى التي لا يمكن أن نفعل ارتباط الأجيال بها وبأرضها من أجل قيام كيان الوطن الذي يضم في جعبته كل ذلك التاريخ المتراكم للوطن بأكمله.

وعلى الرغم من إن عملية التحضر كانت في الواقع عملية تحديث لمجتمع زراعي انتقل من أشكال التنظيم القرابية التقليدية، كالقبائل والعشائر، وبيوتات الأشراف والأعيان، والأصناف الحرفية، إلى مجتمع يعتمد معايير الثروة والتعليم الحديث، من دون أن يفقد ماضيه التقليدي بالمرة. فهو مجتمع انتقالي، تتجاور فيه الطبقات الحديثة، مع الفئات التقليدية، وتقع بين الاثنتين فئات وسيطة تحمل شيئا من هذا وذاك. ترعرعت طبقة من التجار والصناعيين والمصرفيين والمقاولين في قطاع خاص، على أساس اقتصاد السوق، وباتت قوة مجتمعية يحسب لها حساب. كما نشأت، قبلها، طبقة قوية من كبار ملاك الأرض[٥١].

لكن عملية التحضر هذه ستنسحب من المدينة في العراق، لتفسح المجال لقيم التريّف (متمثلاً بفاعلية العصبية القبلية ونوازعها، ووجود الجماعات ما قبل الحديثة، والفاعلة في حياة الأفراد، مثلما هو وجود الاقتصاد المتخلف). فقد دخلت متغيرات الريف إلى المدينة العراقية مع موجات الهجرة إلى المدن الكبرى في أربعينات وخمسينات القرن الماضي. ذلك أن عملية التحضر في العراق تحولت من عملية تمدين الريف وتحضيره، إلى عملية ترييف المدينة.

ويعود ذلك إلى أن (**مدينة الخدمات Service City**) التي يفترض أن تسع للمهاجرين من الريف، لم تستوعبهم في منظومتها الديموغرافية، ولم تستوعبهم في نسيجها الاجتماعي، بل تركتهم (**متذرّين Atomized**) خارج ثقافة المدينة، وأيضاً خارج البنى الريفية في الوقت ذاته[٥٢]. فعجزُ الدولة

عن توفير العمل أو الخدمات الأساسية اضطر مئات الآلاف من البشر المتكومين بعضهم فوق بعض إلى التماس النفوذ لدى جذورهم التقليدية من جماعات فاعلة (العائلة والعشيرة والقبيلة)، ومرجعيات فاعلة (الدين والطائفة والأثنية). لقد حدثت هجرة واسعة في القرن الماضي من الريف إلى المدينة، لكن بسبب غياب عوامل الصهر والاندماج في المجتمع المدني ظل (البدوي/الريفي) الذي تحول إلى (مدني) مرتبطاً بالعشيرة وشيوخها وتقاليدها ارتباط قوياً ومهيمناً.

غير أن الأزمة التي احتدمت في أعقاب الحرب العراقية - الإيرانية، ثم في أعقاب حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)، والحصار الاقتصادي على العراق، أدَت إلى نشوء وضع فريد: دولة شمولية ضعيفة، ومجتمع مدني منهك، بل محروم من مؤسساته. في هذا الوضع من الفراغ النسبي، نمت شبكات القرابة، وأشكال التنظيم القبلي، لتسدّ مسدّ مجتمع مدني مغيَب. وبرزت شبكات التضامن المحلي في صورة إعادة تنظيم للدين الشعبي حول الجوامع والشخصيات الدينية[٥٣]. وقد قامت هذه الشبكات، التي شجعتها الدولة، على ملء الفراغ وتقديم خدمات الأمن (الحماية الذاتية)، والقضاء القائم على الأعراف (بعد انهيار أجهزة القضاء والشرطة)، علاوة على التعاضد الاجتماعي (إسعاف الفقراء، الأيتام، ... الخ).

ارتبطت هذه المؤسسات التقليدية بإحياء القبائل، وهي جزئية تقوم على فكرة الانتساب بالدم (أيديولوجيا النسب) لا على فكرة المواطنة، وبات شيخ القبيلة شخصية اجتماعية بارزة من جديد، بعد أن كاد النسيان يطويها في بلد كان يعدّ، منذ القرن التاسع عشر، مقبرة القبائل. وارتبطت المؤسسات التقليدية أيضاً بالشيوخ الدينيين وأئمة الجوامع والمجتهدين (الشيعة)، وهي أيضاً تقوم على الروابط المحلية، والدينية، وتقترن بنشر رؤى اجتماعية - سياسية ذات منحى أصولي في بعض الأحيان[٥٤].

وهكذا أصبحت المدينة في العراق (**قرية منتفخة Distended Village**)، فهي لم تنقطع عن علاقات وجماعات ومرجعيات القرية والريف، ولم تستبدلها إلا بأسوأ منها، كما إنها من جانب آخر جعلت أفرادها متصارعين ثقافياً فيها، أو كما وصفهم لنا الأستاذ د. علي الوردي (متناشزين اجتماعياً ومزدوجي الشخصية). فقد تريّفت المدن (بعودتها إلى قيم الريف أو بدخول هذه القيم إليها)، وأصبحت لمعظم شيوخ ورؤساء العشائر أو القبائل مضايف في بيوتهم، الموجودة الآن في مدن العراق ! ... إذْ زحفت القيم الاجتماعية البدوية إلى الريف، ومن الريف إلى المدينة، وما زالت مضايف القرون الماضية منصوبة في صميم المدينة.

لقد كانت عملية تريّف المدينة هذه نتيجة منطقية للثقافة الانتقالية التي تعيشها المدينة في البلدان النامية ومنها العراق، وهي الثقافة الناجمة عن وسائل الاتصال الحديثة على الرغم من عدم الانقطاع عن البنية الثقافية التاريخية للأفراد، مثلما هي ناتجة عن استمرار أدلجة الأفراد مباشرة من دون المرور بوساطة الجماعة العضوية ما قبل الحديثة (مثل العائلة، المحلة،...)، وعن تذرية (أو تذرير) الأفراد (من دون إعادة صيانة العلاقة بينهم عبر سيادة القانون)، وعن عملية توسع الأحياء الشعبية باستمرار[٥٥]. وفي جميع الحالات، سواءً حرم أبناء المدينة من الخدمات لعوامل سياسية أو اقتصادية، فإن ذلك يشكل انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية.

ومن جانبٍ آخر، شهدت المدينة العراقية التي انقسمت إلى محلات أو أحياء عدة، ظاهرة انتماء الأفراد فيها إلى هذه المحلات. إذ كانت الانشقاقات الحضرية في المدينة ظاهرة معروفة في التنازع بين (محلات) أو (أحياء) في مختلف مدن العراق. فالمجموعات الاجتماعية في هذه المدن، والتي كانت تنتمي في الغالب إلى عقائد دينية أو طوائف أو طبقات أو فئات اجتماعية مختلفة، أو كانت من أصول أثنية (عرقية) أو حتى عشائرية مختلفة، كانت تميل إلى أن تعيش في (محلات) منفصلة[٥٦]. فالمدينة العراقية كانت مقسمة إلى عدة أحياء أو (محلات) منفصلة عن بعضها البعض، ومتنافرة فيما بينها. (فالمحلة) في المدينة، مثلما هي العشيرة في الريف، كانت تشكل ملاذاً للإنسان الفرد يحتمي بها وتعبيراً جزئياً عن النزعة الفطرية للحصول على الحماية خلال الاندماج الوحدوي في داخلها. وفي جميع الحالات فإن تريّف مدينة الخدمات سوف يحرم أبنائها من حقوقهم الإنسانية. على الرغم من أن المدينة

في العراق هي (**قرية منتفخة Distended Village**)، كما تمت الإشارة سابقاً، إلا أن أبناء المدينة لم ينقطعوا عن النظر بدونية إلى أبن القرية أو الإنسان الريفي، ويسخرون منه، مثلما إن أهل بغداد لا زالوا يسخرون من أبناء المحافظات. كما إن أبناء الأحياء الراقية يسخرون في العادة من أبناء الأحياء والمحلات الفقيرة (كما هو الحال بين أبناء المنصور وسخريتهم من أبناء الثورة في مدينة بغداد مثلاً) !!.

إن هذه الثقافة تبدو تعبيراً عن تناقض في القيم يبدو معتاداً في فروقات مدنية حضرية، لكن الشائع وهو ما سوف نبحثه بشيء من التفصيل ها هنا، يدعو إلى الاستغراب، فسكان المدن ـ وكما أشار الأستاذ الوردي ـ هم عبارة عن بدو بزيٍّ حضري براق. إذ إن هؤلاء الحضر يمكن استثارتهم بـ (كلمة!) في معظم الأحيان.

إن لثنائية (الريفي/الحضري) أبعادها السياسية والاجتماعية الأخرى التي استغلتها بعض الأنظمة، في العراق والجوار العربي المسلم والشرقي، وذلك لبناء مكانات أو مراكز (اجتماعية/اقتصادية/نفعية) غايتها محض الولاء للسلطة الحاكمة مقابل التنعم بالمال العام بالذات. وهذا ما يلاحظ في المدن الكبرى والعواصم منها بالتحديد، حيث تتوافر السلع والخدمات والفرص التعليمية والوظيفية والإثراء السريع، وبذلك يصبح ما يعطى لأبناء الريف هو منة من الدولة المتحضرة، وإن ما يُعطى لهم يوجب عليهم أن يكونوا أتباعاً عبيداً، وإلا فإنهم سيكونون (ريفيون ـ عرب ـ معدان ـ لفو) لا جذور لهم[٥٧]. مثلما إن أبن المدينة (المتحضر) يسخر من عفوية أبن الريف، وطيبته وعاداته وموروثاته، وانبهاره بالمدينة، وعدم قدرته على التكيف مع قيمها.

إن نمط الثقافة الانتقالي الذي تشهده المدينة في العراق هو الذي ساعد بشكل فاعل في انتشار الظواهر المتطرفة فيها. فالقرية المنتفخة التي تدعى اعتباطاً (مدينة) تشهد ظواهر متطرفة (من قبيل ظاهرة التدين السياسي وظاهرة التطرف الديني والصراع الثقافي الحاد بين قيم التحضر وقيم التريّف، و... ما إلى ذلك).

وفي جميع الحالات، سواءً حرم أبناء الريف من حقوقهم الإنسانية لعوامل سياسية أو أعطوا ميزات لا يستحقونها، فإن ذلك يشكل انتهاكاً لحقوقهم أو لحقوق غيرهم.

خاتمة :

بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في أبريل (نيسان) ٢٠٠٣ ، لم يعد خافياً على أحد تلك التركيبة الاجتماعية المتنوعة للمجتمع في العراق، والتي تصبغه بالصبغة الثقافية العائلية والقبلية والمذهبية والأثنية. إذ أن ما كان ممنوعاً أو مسكوتاً عنه ظهر الآن بفعل من غياب الدولة القامعة. وأصبح واضحاً للعيان أن هذا المجتمع ليس مجتمعاً موحد الذهنية ولم يكن منصهراً في بوتقة واحدة طوال تاريخه، بل كان وما زال (المجتمع في العراق) يعاني ويقاسي من فقدان التجانس الاجتماعي.

إن مشكلة عدم التجانس الاجتماعي وعدم الانصهار الثقافي هي من أعظم مشاكل المجتمع في العراق. فالأكراد بكل عشائرهم وقبائلهم (الطالبانيين والبرزانيين والبابانيين...) ومذاهبهم في الشمال لا يرغبون قلباً وواقعاً بالانتماء إلى المجتمع العربي في الوسط والجنوب، وهو ما جعلهم يعانون من صراع مستمر وعنيف دامي مع الدولة والمجتمع. وهذا الصراع سواء كان بين بعضهم البعض أو مع الحكومة قد أفرز أمراضاً نفسية واجتماعية كالخوف وعدم الاطمئنان وعدم الثقة والغش والخداع والمراوغة علاوة على الفقر والعنف وليس لنا إلا أن نشير إلى الأحداث منذ دخول قوات الاحتلال وسقوط النظام الدكتاتوري السابق، والتقارير الكثيرة الصادرة عن الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في العراق.

والعرب بكل عشائرهم وقبائلهم لم يكونوا بأفضل حالاً من الأكراد، فعلاوة على الاختلافات المذهبية التي تستحوذ على أفراد المجتمع في العراقي لقرون طويلة من يهود ونصارى ويزيدية وصابئة وآشوريين وشيعة وسنة ... الخ، نجد أن الانتماء الديني والطائفي والأثني هي التي تحكم ذهنية أفراد المجتمع في العراق، تعزز تلك الانتماءات الجماعات الفاعلة في العراق، وهي العائلة والقبيلة والعشيرة.

ومع سيطرة كل هذه التركيبة الثقافية من الانتماءات التي لا تترك المجال لتطبيق حقوق الإنسان، **ما الذي ينبغي فعله لضمان العمل بحقوق الإنسان في مجتمع العراق ؟**

وبينما يتحدث البعض من المختصين عن وحدة لا تنفصم بين مكونات المجتمع في العراق، يتحدث آخرون عن عداوات سرمدية بين هذه المكونات[٥٨]، وبين هذا الرأي وذاك يجد الباحث المقمش مقولاتٍ صحيحة. لكن القضية الأهم هي البحث بدقة عن تلك الاتجاهات. إذ لاشك أن تداخلاً جدلياً يربط بين البنية المجتمعية في المجتمع والبنية الفكرية فيه. فالتوجهات التي يتخذها أفراد المجتمع باتجاه قضايا ومشكلات بعينها، هي بلورة حقيقة لواقع ذلك المجتمع.

إن مختلف التكوينات التي تشكل مجتمعاً ما، لا تضاف الواحدة إلى الأخرى مثل أعداد الجمع، لكنها متناسقة ومنظمة. وهي ذات تنظيم معقد، يتم على مستويات عدة وعلى محاور عدة. ليس من السهل إذن، تحديد المجموعات الاجتماعية المختلفة عموماً، والمجموعات الفاعلة منها بالتحديد. فمن ناحية أولى، يرتبط هذا التعبير ببساطة، بمفهوم المجتمع. فالمجتمع يتشكل من جملة من نماذج الجماعات والتكوينات المجتمعية التي تصوغ قيم الأفراد أو نماذج سلوكهم أو أدوارهم ومراكزهم الاجتماعية.

وفي العراق لا تشكل طبيعة النسيج المجتمعي استثناءً لما هو سائد في المشرق العربي، بل في الشرق عامة، حيث القاعدة هي التعدد الفسيفسائي، بتمظهرات بالغة التنوع والتعقيد لماهيات اجتماعية وأثنية ودينية وطائفية. فجميع التكوينات المجتمعية في العراق سواءً كانت اجتماعية أم دينية أم طائفية أم قومية تشكل نسقاً أساسياً في مجتمع العراق، إذ إن لها امتدادها التاريخي ووجودها الحاضر. لكن هذه الجماعات والتكوينات غيبت مفهومي (الوطن) و(المواطنة). والمقصود ليس الغياب الجغرافي، بل الغياب الثقافي. وهذا ما يحدث مثلاً، حين يكون الانتماء إلى هذه التكوينات أقوى من شعور الانتماء إلى الوطن (العراق)، هذا من جهة.

ومن الجهة الأخرى، فإن مفاضلة الأفراد بين هذه الجماعات والتكوينات بفعل الانتماء، أصبحت عواقبه الخطيرة تتبدى بضياع الحقوق الإنسانية للأفراد لفئات اجتماعية كبيرة من الناس، بحجة الانتماء لعنوان آخر (أو مفهوم آخر) أو أكثر يتبع هذه المفاضلة. إذ إن نفي صفة المواطنة عن الفرد المنتمي لتكوين اجتماعي آخر (دين آخر، أثنية أخرى، طائفة مقابلة أو مخالفة)، أو جماعة اجتماعية أخرى (الرجال بمقابل النساء، وكبار السن بمقابل الأطفال، وأبناء الحضر بمقابل أبناء الريف) أصبح واحداً من أخطر أهداف خطاب الاجتماع السياسي الراهن في العراق، ولكنه ليس هدفاً وحسب، بل هو وسيلة تتحول بواسطتها التكوينات المجتمعية المختلفة،- إذا ما فازت بالسلطة وأدوات قمعها- إلى مجتمعات قامعة، إذ تفرض بثقافتها على التكوينات المجتمعية الأخرى وتقمعها ثقافياً وسياسياً!!!.

وتقودنا تحليلات المفكرين إلى أن العائلة في بنيتها الشرقية النمطية (**العائلة الأبوية Patriarchal Family**)، فضلاً عن الجماعات الاجتماعية العراقية الفاعلة الأخرى (**العشيرة، والقبيلة، والمدن المتريفة، والمحلة**) والتي تعد من قبل المختصين جماعات ما قبل الحديثة (أو ما قبل المتحضرة)، تدعمها المرجعيات العراقية الفاعلة، وتتفاعل معهما بقية المكونات المجتمعية في مجتمع العراق، لتنتج ثقافة اجتماعية تتسم بأنها ثقافة طهرانية، قامعة، ومنتهكة لحقوق الأفراد والجماعات والتكوينات المجتمعية الأخرى كل مرة بسبب. فهي تنتهك وتقمع حقوق الأفراد والجماعات والتكوينات المجتمعية بسبب الدين كما هو حال غير المسلمين من أبناء بقية الديانات، ومرةً بسبب الطائفة في الجماعة الدينية الواحدة كما هو الحال مع الشيعة في الجماعة الإسلامية، ومرةً بسبب الأثنية كما هو الحال مع الأكراد والتركمان والأرمن، ومرة بسبب الجنس (النوع) كما هو حال المرأة، ومرةً بسبب العمر (السّن) كما هو حال الطفل، ومرةً بسبب محل الإقامة كما هو حال سكان المناطق الفقيرة أو **المناطق المتخلفة Slums Areas** ، أو القرويين أو البدو، ومرةً بسبب السلامة الصحية كما هو الحال مع المعاقين وذوي الحاجات الخاصة، ومرةً بسبب المنصب الإداري للوظيفة الحكومية في دوائر الدولة كما هو الحال مع المراجعين إلى هذه الدوائر، و... ما إلى ذلك).

إن الانتماء الاجتماعي والسياسي لا يصنف بالصحيح والخاطيء أو السليم والسقيم، أو المفيد والضار، أو الحديث والرجعي. فالانتماء مشاعر مكتسبة وولاء، والولاء مسألة شخصية لكل منا الحق به. ومن حيث هو مسألة شخصية يميّز الواحد منا من الآخر، ويولّد مشاعر مختلفة من قبول ومشاركة، حياد أو عدم تقدير. فتعدد الولاءات في المجتمع إنما هو أمر طبيعي كنزعة التعاون أو الانشقاق. فالتعدد في الولاءات وارد في المجتمع، ومعه رسم الحدود بين المواطنة والحزبية، وبين طاعة الولاء الحزبي وطاعة القانون. إن الفرز لمقتضيات الولاءات المتعددة في السلوك أمر ليس بالمستحيل، ونعلم أنه ليس بالمستحيل، ونعلم أنه يحصل في معظم البلدان، ولو على درجات مختلفة[٥٩].

إنَّ صناعة مفهوم (الوطن) وفق معايير الجماعات الاجتماعية الفاعلة غير المتحضرة (العائلة والعشيرة والقبيلة والمحلة والمدينة المتريّفة) بدعمٍ من المرجعيات الفاعلة (الأثنية والدين والطائفة)، سيؤدي إلى العزل السياسي والطائفي والعِرقي والثقافي المتبادل بين أبناء الوطن الواحد لأنه سيقود لخلق كيانات (أو كانتونات) متحصنة بمعاييرها الذاتية، كما أنها تستهدف خلق ذوات ضيقة ضمن الذات الوطنية الواحدة، مما سيمزق هذه الذات ويسلب عنها مقومات القوة. فضلاً عن أنَّ التنافس القائم على رقعة النفوذ ونوع المصالح والتعبير عن الذات سيولد الكراهية جرّاء اختلاف نمط المعايير والمصالح المُعتَمدة لدى كل طائفة وفرقة وما تختزنه من أطروحات ورؤى، وستنتج عن هذه الكراهية حالات التصادم لا محالة[٦٠].

إن ثقافة الإقصاء والقمع التي سادت في العراق قرون طويلة هي التي أدت إلى النتائج الكارثية الراهنة التي وصل إليها المجتمع في العراق بعد سقوط الدولة التوليتارية والنظام الدكتاتوري السابق. وإذا ما أردنا بناء مجتمع جديد ودولة جديدة في عراق الحرية والديمقراطية القادم، وجب علينا أولاً البدء ببناء ثقافة مجتمعية جديدة، تقوم على احترام التنوع الثقافي وفهم الاختلاف في أساليب الحياة، والنظر بعين المساواة الاجتماعية، وليس القانونية فحسب، لكل من يسكن هذا البلد.

عليه، ولتفكيك هذه الإشكالية، ينبغي بناء مفهوم جديد للوطن يقوم على أساس التنوع في إطار الوحدة، ومفهوم للمواطنة يقوم على معايير الكفاءة والمهنية والإخلاص، وليس أية معايير أخرى. لقد ظلمت معظم التكوينات المجتمعية (الأكراد والتركمان، الشيعة، المسيح والصابئة والإيزيدية) في عراق الدولة الراحلة، ونأمل ألاّ تعاد الكرة مع تكوينات مجتمعية أخرى في العراق الجديد، حتى لا تسلب حقوقهم الإنسانية. لذا يجب العمل على ضمان احترام الفوارق، وقبول الآخر كجزءٍ من التنوع البشري والطبيعة الإنسانية. بذلك وحده نستطيع الإجابة عن ضرورة وجود ثقافة حقوق الإنسان تلبي حاجات وضرورات فعلية لأفراد المجتمع في العراق .

الهوامش :

(١) يفضل الباحث استخدام هذا المصطلح بدلاً عن مصطلح (المجتمع العراقي).

(٢) فالح عبد الجبار: الفقهاء في النجف، الفقهاء في النجف: عصر جديد(٣-٣)، الحوار المتمدن، العدد (١٢٨٥)، في ٢٠٠٥/٨/١٣

(٣) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٣٤٥

(٤) نفسه، ص ٣٤٥

(٥) حسين درويش العادلي: نحو أمة عراقية سيدة حرة أصيلة، الهوية العراقية بين الاستلاب والتعويم والتبعية، الحوار المتمدن (دورية)، العدد (٣٧٩) في ٢٠٠٣/١/٢٧ ، <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=5261>

(٦) مجيد خدوري: العراق الجمهوري، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤، ص ١٦٤

(٧) نفسه، ص ١٦٥

(٨) سليم مطر: جدل الهويات، عرب .. أكراد .. تركمان.. سريان.. يزيدية، صراع الانتماءات في العراق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣، ص٦٥

(٩) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٩، ص٤٧

(١٠) حسن الصفار: التنوع والتعايش، بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية والوطنية، موقع الوحدة الإسلامية <http://www.alwihdah.com.>، ص ٢٤

(١١) حسين درويش العادلي: نحو أمة عراقية سيدة حرة أصيلة، الهوية العراقية بين الاستلاب والتعويم والتبعية، الحوار المتمدن (دورية)، العدد (٣٧٩) في ٢٠٠٣/١/٢٧ ، <http://www. rezgar.com.>
(١٢) نفسه
(١٣) غسان سلامة: المصدر سابق، ص (١٠٤-١٠٥)
(١٤) يذكر بهذا الشأن ملاحظات حسن قبيسي في كتابه: المتن والهامش، تمارين على الكتابة الناسوتية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧، ص
(١٥) عارف معروف: المضمون الاجتماعي للطائفية في العراق، موقع الحوار المتمدن، سلسلة مقالات، ٦/٥ لغاية ٢٠٠٥/٧/٣١، <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=38726>
(١٦) غسان سلامة: المجتمع والدولة في..، مصدر سابق، ص (٨٦-٨٧)
(١٧) علاء اللامي: الظاهرة الطائفية الدينية في العالم العربي.. العراق أنموذجاً، موقع كتابات، http://www.kitabat.com/drasat_3.htm
(١٨) حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، مجلد (ثلاثة أجزاء)، ط١، ١٩٩٠، ص ٣٦
(١٩) نفسه، ص (٨٦-٨٧)
(٢٠) كان علي حسن مجيد نائب عريف في مقر الفرقة الثانية عام ١٩٧٣ وأصبح بعد ذلك وزيراً للدفاع وكان حسين كامل عريف سائق وأصبح وزيراً للتصنيع العسكري والحق برزان ووطبان وسبعاوي إبراهيم حسن وكانوا فلاحين وأولاداً لفلاح فقير، بدورات مفوظي الشرطة خلال ١٩٦٩واصبحوا بعد ذلك رئيس مخابرات ووزير داخلية ومدير امن عام ودكتور على التوالي وكان ادهام إبراهيم حسن فراش وحارس مدرسة ابتدائية في تكريت وأصبح شيخاً عشائرياً وملاكاً كبيراً. وكان غالب محمود العبد شرطي حراسات في السكك الحديد وأصبح شيخ فخذ البيجات من البو ناصر وملاكا مطنب الثراء، وقد كان خير الله طلفاح يسخر منه ويروي في مجالسه الخاصة طريفة عنه وهي انه توسط لديه في الستينات لنقله من الشرطة هو وحصان الدورية الذي كان يستخدمه وليس بمفرده!!.. وثمة العشرات بل المئات من الأمثلة مما يعرفه كل عراقي (عارف معروف: المصدر السابق)
(٢١) نفسه
(٢٢) أي الولاء للمرجعية الشيعية، بلا تفريق واضح بين مرجعية السيد الخوئي رحمة الله على روحه الطاهرة وبين مرجعية السيد الخميني التي كانت على رأس السلطة في إيران. (باسم السعيدي: صمت الضواري عن أحداث تميم والمشاهدة، موقع كتابات في يوم ٧٢ سبتمبر ٢٠٠٥، <http://www.kitabat.com.>).
(٢٣) باسم السعيدي: صمت الضواري عن أحداث تميم والمشاهدة، موقع كتابات في يوم ٧٢ سبتمبر ٢٠٠٥، <http://www.kitabat.com.>
(٢٤) عارف معروف: المصدر السابق
(٢٥) نفسه
(٢٦) فكانت أحياء (الدوريين) و(التكارته) و(المشاهدة) وأزقة السوامرة في الجعيفر وبالقرب من جسر الشهداء وأزقة و(درابين) (العانيين والراويين والجبور) في مناطق كرخ بغداد كالشيخ علي والشيخ بشار وسوق حمادة والشيخ معروف والرحمانية، مما سنرى آثاره الواضحة وبصماته الجلية المدهشة في الأحداث السياسية التالية!...الخ، وقد عبر بعضهم ضفة النهر ليسكن الأعظمية على أساس التكتل الطائفي (عارف معروف: المصدر السابق).
(٢٧) مثل الشاكرية والرحمانية الكرخ وخلف مجزرة امانة العاصمة في الرصافة وغيرها (عارف معروف: المصدر السابق).
(٢٨) علي أحمد: وقفة مع قناة الشرقية، موقع الأرشيف العراقي في الدنمارك، http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/13/718.htm >
(٢٩) بل وحتى كاولي وسارق (ملاحظة للباحث).
(٣٠) علي أحمد: المصدر السابق
(٣١) محمد عاطف غيث: المصدر السابق، ص ٣٤٥
(٣٢) أحمد خورشيد النوره جي: مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠، ص ٧٦
(٣٣) تيسير عبد الجبار الآلوسي: تحرر المرأة العراقية وخطاب الثقافة والمثقف العراقيين، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، <http://www.amanjordan.org/index1.htm.>، ٨ كانون الثاني ٢٠٠٤
(٣٤) نفسه
(٣٥) سيار الجميل: المرأة: الاغتراب والتحديات والمستقبل، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، http://www.amanjordan.org/index1.htm.، ٢٣ تشرين ثاني ٢٠٠٣
(٣٦) نفسه
(٣٧) فقبل الحرب العراقيّة الإيرانيّة كانت كلّ وسائل منع الحمل شرعيّة وفي متناول الجميع، لكنّها أصبحت ممنوعة أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وقد حاولت الحكومة استعمال شتّى وسائل الإغراء كتوسيع قانون حماية الأمومة واستيراد ودعم أغذية الرضّع، بهدف تشجيع النساء على (إنتاج) عدد أكبر من المواطنين الجدد (سيار الجميل: المرأة: الاغتراب

والتحديات والمستقبل، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، http://www.amanjordan.org/index1.htm.، ٢٣ تشرين ثاني ٢٠٠٣). وظلت وسائل منع الحمل مفقودة بعد حرب الخليج لسنة ١٩٩١، لكنّ موقف النساء تجاه الإنجاب قد تغير بفعل الأوضاع الماديّة والظروف المعنويّة المحيطة. فقد نشأ لديهنّ خوف من الأمراض المرافقة للمواليد وحوادث الولادة التي ارتفع عددها ارتفاعًا مذهلاً منذ حرب١٩٩١. وخلافاً لما كانت عليه الأمور من قبل، لم تعد للنساء العراقيّات رغبة في إنجاب الكثير من الأطفال.

(٣٨) فقد استفاد الفلاحون من فترة الحصار، بعد أن رفع النظام أسعار المنتجات الزراعية عموماً، ومنتجات الحبوب (القمح والشعير والأرز)، بفعل شحة هذه المنتجات بفعل منع استيرادها بسبب نظام العقوبات (ملاحظة للباحث).

(٣٩) إذ ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على:

١) يحصل الرجل والمرأة على معاملة متساوية.

٢) تنطبق أنواع خاصة من الحماية على النساء بسبب مركزهن كجماعة ضعيفة (منظمة العفو الدولية: دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، ص ١١٥)

(٤٠) منظمة العفو الدولية: دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان...، مصدر سابق، ص ١١٥

(٤١) نسرين طلعت حاج محمود: المرأة في عرف المجتمع، المصدر السابق، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، في ٨ ديسمبر ٢٠٠٤ <http://www.amanjordan.org./index1.htm.>

(٤٢) تيسر عبد الجبار الآلوسي: تحرّر المرأة العراقية وخطاب الثقافة والمثقف العراقيين، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، في ٨ يناير ٢٠٠٤ <http://www.amanjordan.org./index1.htm.>

(٤٣) راغب أبو سويرح: الأطفال ضحايا الاستغلال والعبودية في الأسرة والمجتمع، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، في ١٦ يناير ٢٠٠٥ <http://www.amanjordan.org./index1.htm.>

(٤٤) نفسه، ص ٣٣٦

(٤٥) متعب مناف السامرائي: المجتمع المدني، بغداد، بحث في سوسيولوجيا الانتماء والولاء، بحث غير منشور، مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي كلية الآداب- جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ٤

(٤٦) مارسيل بريلو: علم السياسة، ترجمة: محمد برجاوي، بيروت - باريس، منشورات عويدات، ط٢، ١٩٨٠، ص٨

(٤٧) متعب مناف السامرائي: المصدر السابق، ص ٤

(٤٨) (فهو يضرب مثلاً بدولة أو مملكة (كندة) العربية القديمة، والدولة الحديثة في المملكة العربية السعودية، اللاتي قامتا في صحراء الجزيرة العربية، فيشير إلى أن الأولى أخذت تفرض الإتاوة على القبائل البدوية، ولكنها سقطت ولم تستطع البقاء طويلاً، بعد أن ثارت عليها القبائل ثورة عارمة وقضت عليها قضاءاً مبرماً. أما الثانية فإنه يشير إلى أن سبب بقاءها هو اقتصادها الريعي القائم على النفط وليس على الضرائب، علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص ٥٦).

(٤٩) متعب مناف جاسم: التركيبة الاجتماعية في الأنبار وأثرها في بناء نمط الشخصية السلوكية، بحث غير منشور، مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لجامعة الأنبار (١٥/٤/١٩٩٢)، ص ٦

(٥٠) Joel M. Halpern, The Changing Village Community, Modernization of Traditional Societies Series, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersy,1967, p. 2

(٥١) فالح عبد الجبار: المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق، الحوار المتمدن، العدد (١٢٦١)، في ٢٠٠٥/٧/٢٠، www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=41478

(٥٢) عزمي بشارة: التحول الديمقراطي، التدين الشعبي، نمط التدين الجماهيري، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٣٦)، اكتوبر١٩٩٨، ص ٩٠

(٥٣) فالح عبد الجبار: المصدر السابق

(٥٤) نفسه

(٥٥) عزمي بشارة: التحول الديمقراطي، التدين الشعبي، نمط التدين الجماهيري، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٣٦)، اكتوبر١٩٩٨، ص ٩١

(٥٦) حنا بطاطو: المصدر السابق، ص ٣٦

(٥٧) متعب مناف السامرائي: الإدراك والمدرك العراقي وسبل النهوض به، بغداد، مدارك (دورية)، السنة الأولى، العدد الأول، صيف ٢٠٠٥، ص ١٥

(٥٨) يذكر بهذا الشأن بحوث كل ذوو التوجه القومي، مع إن البعض من المختصين في السوسيولوجيا من المؤمنين بـ (العراقية) يذهبون لمثل هذا الرأي كما هو حال الأساتذة د. علي الوردي ود. متعب مناف السامرائي والمؤرخ د. سيار الجميل (ملاحظة للباحث).

(٥٩) إيليا حريق: التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٥١)، يناير ٢٠٠٠، ص ٢٨

(٦٠) حسين درويش العادلي: نحو أمة عراقية سيدة حرة أصيلة، الحلقة الثانية، الهوية العراقية بين الاستلاب والتعويم والتبعية، الحوار المتمدن (دورية)، العدد (٣٧٢) في ٢٠٠٣/٢/٣ ، <http://www. rezgar.com.>

مصادر البحث :

أولاً - المصادر باللغة العربية

آ: كتب وبحوث

١. أحمد خورشيد النوره جي: مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠
٢. حسن قبيسي في كتابه: المتن والهامش، تمارين على الكتابة الناسوتية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧
٣. حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، مجلد (ثلاثة أجزاء)، ط١، ١٩٩٠
٤. سليم مطر: جدل الهويات، عرب .. أكراد .. تركمان.. سريان.. يزيدية، صراع الانتماءات في العراق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣
٥. العراق الجمهوري، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤، ص ١٦٤
٦. علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٩
٧. غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٩
٨. مارسيل بريلو: علم السياسة، ترجمة: محمد برجاوي، بيروت - باريس، منشورات عويدات، ط٢، ١٩٨٠
٩. متعب مناف السامرائي: المجتمع المدني، بغداد، بحث في سوسيولوجيا الانتماء والولاء، بحث غير منشور، مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي كلية الآداب- جامعة الموصل، ٢٠٠٢
١٠. متعب مناف جاسم: التركيبة الاجتماعية في الأنبار وأثرها في بناء نمط الشخصية السلوكية، بحث غير منشور، مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لجامعة الأنبار (١٩٩٢/٤/١٥)
١١. مجيد خدوري: العراق الجمهوري، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤
١٢. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩

ب: دوريات

١. إيليا حريق: التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٥١)، يناير ٢٠٠٠
٢. عزمي بشارة: التحول الديمقراطي، التدين الشعبي، نمط التدين الجماهيري، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٣٦)، اكتوبر١٩٩٨
٣. متعب مناف السامرائي: الإدراك والمدرك العراقي وسبل النهوض به، بغداد، مدارك (دورية)، السنة الأولى، العدد الأول، صيف ٢٠٠٥

ج: شبكة الإنترنيت

١. باسم السعيدي: صمت الضواري عن أحداث تميم والمشاهدة، موقع كتابات في يوم ٧٢ سبتمبر ٢٠٠٥، http://www.kitabat.com.
٢. تيسير عبد الجبار الآلوسي: تحرر المرأة العراقية وخطاب الثقافة والمثقف العراقيين، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، <http://www.amanjordan.org/index1.htm.>، ٨ كانون الثاني ٢٠٠٤
٣. حسن الصفار: التنوع والتعايش، بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية والوطنية، موقع الوحدة الإسلامية <http://www.alwihdah.com.>
٤. حسين درويش العادلي: نحو أمة عراقية سيدة حرة أصيلة، الهوية العراقية بين الاستلاب والتعويم والتبعية، الحوار المتمدن، العدد (٣٧٩) في ٢٠٠٣/١/٢٧، <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=5261.>

٥. راغب أبو سويرح: الأطفال ضحايا الاستغلال والعبوديــة في الأسرة والمجتمع، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، في ١٦ يناير ٢٠٠٥ http://www.amanjordan.org./index1.htm.
٦. سيار الجميل: المرأة: الاغتراب والتحديات والمستقبل، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، > .http://www.amanjordan.org/index1.htm<، ٢٣ تشرين ثاني ٢٠٠٣
٧. عارف معروف: المضمون الاجتماعي للطائفية في العراق، موقع الحوار المتمدن، سلسلة مقالات، ٦/٥ لغاية ٢٠٠٥/٧/٣١، >http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=38726<
٨. علاء اللامي: الظاهرة الطائفية الدينية في العالم العربي.. العراق أنموذجاً، موقع كتابات، http://www.kitabat.com/drasat_3.htm
٩. علي أحمد: وقفة مع قناة الشرقية، موقع الأرشيف العراقي في الدنمارك، -http://www.ebaa.net/wjhat nadar/13/718.htm >
١٠. فالح عبد الجبار: الفقهاء في النجف، عصر جديد (٣-٣)، الحوار المتمدن، العدد (١٢٨٥)، في ٢٠٠٥/٨/١٣، > http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=43258.<
١١. فالح عبد الجبار: المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق، الحوار المتمدن، العدد (١٢٦١)، في ٢٠٠٥/٧/٢٠، www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=41478
١٢. منظمة العفو الدولية: دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، موقع المنظمة على الإنترنيت >http://www.amnesty-arabic.org/text/hre/fsteps/intoduction.htm<
١٣. نسرين طلعت حاج محمود: المرأة في عرف المجتمع، المصدر السابق، موقع مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، في ٨ ديسمبر ٢٠٠٤ <http://www.amanjordan.org./index1.htm.>

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية

1. Joel M. Halpern, The Changing Village Community, Modernization of Traditional Societies Series, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersy,1967

Abstract

Human Rights in Iraq

Social Perspective

Iraq, which is the richest country in the region rich natural different, can be prosperous and tons guarantee a decent life for all its citizens free Iraqis and the level comparable to much of the civilized world, if the Iraqis an opportunity for individuals to obtain equal rights of citizens in developed democratic countries. But this will not be achieved without the members of the community in Iraq and its groups full with spirit of coexistence and tolerance

among them, and respects human rights, and this is what is exceptional in the current culture of this community formations.

But, Although the most of states confess today in human rights and basic freedoms and state them in their constitutions and laws, the problem of respect these rights particularly still standing and demand a lot of guarantees that sponsor this respect. In fact the states admission in human rights did not come easily, but came up as a result of long struggle of men led at last to narrow the state authority to interfere with special issues of individuals, and state the internal laws in these rights after that came the international law statement.

The dismantling of the content of the current social reality in Iraq, to understand the complex and delicate relations of its own and will help to develop mechanisms successful in dealing with the contents and dimensions of human rights, and thus contribute to the adaptation of these rights or Tasilha therein, and the applicability of the structure of society and democratic freedoms next. For researchers in Alssociolujia (sociology), it there is nothing more important than understanding the structure of society, so that all political and economic changes and cultural but occur within this structure.

Sociological, we note that the society in Iraq is multi socially in active groups, but they are not civilized urban groups, and multi-religious although the majority of Muslim and non-Muslim minorities (the Christian and Jewish and Sabeans and Yezidi), and multi-ethnic groups, despite the predominance of Arabian culture it (in addition to the majority of Arab, there are ethnic Kurdish and Turkoman and Persian, Armenian and ... what it), a subsystem in the sectarian religious pluralism (Islamic Community of the Shiite Arab majority for a significant number of Sunni Arabs, Kurds and Turkmen). As we find that many Christian denominations is the other. In this regard issue, we find that the description of mosaic is the closest one to describe the society in Iraq.

As we find that the (rural / Urbanite) division is another form of violating human rights in Iraq, as well as the variables like gender (social kind) and age are commonly tools to violate the rights of women and children in all societies, regardless of Iraq.

Accordingly, should build system supports cultural tolerance and coexistence between components of society in Iraq, for the mainstreaming of human rights among its members and its groups.

The research entitled to that, and those themes, requires dividing it into three chapters, are: Introduction precedes the first topic, which contains elements of the search, and a second containing an anthology of the most important human rights violations in Iraq by political intolerance. The third contains a presentation of the most important human rights violations in Iraq by social discrimination and segregation, and the search ended conclusion.